USC RANKING

أثر الإنفاق العام الاجتماعي على التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١)

إعـــــــداد

دكتور/ عصام أحمد البدري[١]

دكتور/ أحمد عيد[٢]

دكتور/ أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم[٣]

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية

كلية التجارة ـ جامعة مدينة السادات

المجلد السادس عشر ـ العدد الثالث – سبتمبر ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقًا لنظام APA:

البدري، عصام أحمد؛ محمد، أحمد عيد إبراهيم؛ هاشم، أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم، (٢٠٢٤)، " أثر الإنفاق العام الاجتماعي على التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢١)"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (٣)، ٥٣٢ – ٥٦٦.

رابط المجلة: https://masf.journals.ekb.eg

(١) استاذ مساعد بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة المنوفية- esamahmed1981@gmail.com

(٢) مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة كفر الشيخ- drahmedeidaboelela@gmail.com

(٣) مدرس الاقتصاد- المعهد العالي للدراسات المتطورة- الهرم-Dr.Ahmed.hashem2010@gmail.com

الملخص

تتبنى الحكومات سياسات متنوعة للإقلال من التفاوت فى توزيع الدخل من أهم السياسات المتبعة لتحقيق هذا الهدف هى زيادة الانفاق العام على القطاعات الاجتماعية، ويحاول هذا البحث استكشاف اثر الانفاق العام الاجتماعى(الانفاق على التعليم والصحة)على التفاوت فى توزيع الدخل، حيث تم استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، مع تحليل واقع الانفاق الاجتماعى فى مصر، مع تحديد أهم المتغيرات المحددة والعوامل المؤثرة في التفاوت في توزيع الدخل ومؤشرات قياس التفاوت فى توزيع الدخل، وبناء نموذج قياسى من خلال الاعتماد على قيمة معامل جينى كمتغير تابع يعبر عن التفاوت فى توزيع الدخل، ومجموعة من المتغيرات المستقلة(الانفاق على التعليم-الانفاق على الصحة-معدل التضخم-نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى-الانفتاح على العالم الخارجى-معدل النمو الاقتصادى-نسبة سكان الريف)، وذلك باستخدام نموذج ARDL .وتوصل البحث الى ان هناك علاقة عكسية بين قيمة معامل جينى وكلاً من الانفاق على التعليم، الانفاق على الصحة، ونسبة الايرادات الضريبية فى كلاً من الاجل القصير والطويل، ولكنها غير معنوية فى الاجل القصير بالنسبة للانفاق على الصحة، وهناك علاقة طردية بين قيمة معامل جينى وكلاً من معدل التضخم ونسبة سكان الريف فى كلاً من الاجل القصير والطويل، اما بالنسبة لعلاقة قيمة معامل جينى ومعدل النمو الاقتصادى فهى طردية فى الاجل القصير، وعكسية فى الاجل الطويل هو مايؤكد انطباق فرضية كوزنتس على الاقتصاد المصرى.

الكلمات الدالة: الانفاق على التعليم-الانفاق على الصحة- معامل جينى-فرضية كوزنتس-معدل النمو الاقتصادى.

Abstract:

Governments adopt various policies to reduce inequality in distribution of income. One of the most important policies used to achieve this goal is to increase public spending on the social sectors. This research attempts to explore the impact of public social spending (spending on education and health) on disparities in income distribution, as previous studies were reviewed. Related to the topic, with an analysis of the reality of social spending in Egypt, identifying the most important specific variables and factors affecting inequality in distribution of income and indicators for measuring inequality in distribution of income, and building a standard model by relying on the value of the Gini coefficient as a dependent variable that expresses inequality in distribution of income, And a set of independent variables (spending on education - spending on health - inflation rate - ratio of tax revenues to gross domestic product - openness to the outside world - economic growth rate - proportion of rural population), using a model ARDL. The research concluded that there is an inverse relationship between the value of the Gini coefficient and each of spending on education, spending on health, and the percentage of tax revenues in both the short and long term, but it is insignificant in the short term with regard to spending on health, and there is a direct relationship between the value of the coefficient Gini and both the inflation rate and the proportion of rural population in both the short and long term. As for the relationship between the value of the Gini coefficient and the economic growth rate, it is direct in the short term and inverse in the long term, which confirms the application of the Kuznets hypothesis to the Egyptian economy.

Key words: Spending on education - Spending on health - Gini coefficient - Kuznets hypothesis - Economic Growth Rate.

مقدمة:

أظهرت الأحداث التي وقعت في العالم العربي منذ بداية عام ٢٠١١ أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الراهن لم يعد قابلًا للاستمرار في المنطقة. ومن بين معظم الدول العربية شهدت مصر بعض رموز الاحتجاجات الاجتماعية للمطالبة بالحرية، العدالة الاجتماعية، والكرامة، أدى انخفاض مستويات معيشة الأفراد، وزيادة الإحباط بسبب نقص فرص العمل، التفاوت في توزيع الدخل، والاستبعاد الاجتماعي، إلى ما يعرف بالربيع العربي، وكان ذلك استجابة لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كانت العدالة الاجتماعية أحد المطالب الرئيسية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر كانت نتيجة مباشر للظروف التي سادت نتيجة السياسات المطبقة على مدى الفترات السابقة، والتي كانت تستند إلى نظرية النزول إلى أسفل Trickle-down، حيث أوضحت أن مكاسب النمو الاقتصادي السريع سوف تتسرب من الشرائح ذات الدخل المرتفع إلى الشرائح ذات الدخل المنخفض، بعد ذلك ستتم معالجة قضايا البطالة والتفاوت في توزيع الدخل تلقائيًا. لقد ثبت أن نظرية trickle-down فشلها التام (El-Gebaly, 2013). فكان لابد من تدخل الدولة، تتعدد الآثار الناجمة عن استخدام الدولة أدوات السياسة المالية ما بين آثار توزيعية وتخصيصية، فتقوم بدور مزدوج في تحقيق الكفاءة من خلال تصحيح فشل السوق إلى جانب تحقيق العدالة من خلال تحسين الآثار التوزيعية، وتلك المرتبطة بالفقر والمترتبة على تخصيص الموارد في المجتمع من خلال نظام السوق. ويقصد بالآثار قدرة أدوات السياسة المالية على إدخال تعديلات على التوزيع الأولى للدخل بما ينتج عنه تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع.

وفي حين تستخدم الدول المتقدمة الضرائب المباشرة لتحقيق الأهداف التوزيعية، فإن الدول النامية تستخدم عادة الإنفاق العام الموجه، هذا الوضع يجعل الإنفاق العام الموجه بالأخص الإنفاق الاجتماعي أهم أدوات السياسة المالية التي لها آثار إيجابية ليس فقط على إعادة توزيع الدخل، ولكن أيضًا على التنمية الاجتماعية والسياسة بشكل عام. إلا أن التأثير المحتمل للإنفاق العام الاجتماعي على تحقيق عدالة التوزيع يعتمد على مستوى وهيكل وكفاءة هذا الإنفاق.

ويعتبر الإنفاق العام الاجتماعي من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها بعض الدول لهذا الغرض، حيث يتطلب تحقيق هدف العدالة في توزيع الدخل درجة أعلى من الإنفاق على السلع والخدمات العامة المتعلقة بمساندة الطبقات الفقيرة، والذي يأخذ عدة أشكال، مثل: دعم الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم ويمتد ليشمل دعم الغذاء، بالإضافة إلى الدعم النقدي المباشر لهذه الطبقات الفقيرة.

واستخدم الإنفاق العام الاجتماعي من قبل الحكومة المصرية كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، لاتزال مصر تعاني من مستويات عالية من عدم المساواة في الدخل. يكتسب هذا البحث أهميته من خلال طرح هذه القضية الحاسمة في النقاش من خلال التحقق التطبيقي في العلاقة بين الإنفاق العام الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢).

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أن التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الذي يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل لا يتوقف أثره في المجتمع على الأفراد أصحاب الدخول المنخفضة فقط بل يمتد أثره إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي بدوره يؤثر على معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي يجعل من هذا التفاوت في توزيع الدخول مشكلة معقدة تحد من قدرة الدولة على الازدهار والنمو في ظل التغيرات والتفاعلات وسط النظام الرأسمالي الذي يجعل النمو لصالح الفئات الأقوى، لذلك تقوم الدولة باستخدام الإنفاق العام الاجتماعي كوسيلة لإعادة توزيع الدخل في المجتمع، حيث يعمل النظام الضريبي في أي دولة على خفض دخول الطبقات الغنية دون التأثير على دخول الطبقات الفقيرة بشكل مباشر، إلا أن ضغوط العجز المتزايد في الموازنة العامة وندرة النقد الأجنبي

تجبر الدول على نحو متزايد كثيرًا لإعادة النظر في تكاليف وفوائد تلك النفقات من حيث حجمها وهيكلها، وبناء على ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في تساؤل رئيسي هو: هل يمكن للإنفاق العام الاجتماعي أن ينجح في الحد من التفاوت في توزيع الدخل في مصر؟.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوع يهتم بالعنصر البشري في المجتمع، وهي مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع، والتي تعتبر من الموضوعات الهامة والحيوية في المجتمع والتي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الشاملة، الأمر الذي لو أمكن التعرف على المتغيرات التي تؤثر في التفاوت في توزيع الدخل والتعامل معها وتحقيق العدالة والرفاهية بين العنصر البشري من شأنه أن يساعد بشكل فعال في تحقيق التنمية البشرية والتي تعتبر أداة هامة في زيادة الدخل القومى ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع.

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في مصر وأثر الانفاق العام الاجتماعي عليه، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل واقع الانفاق العام الاجتماعي في مصر.
- أهم المتغيرات المحددة والعوامل المؤثرة في التفاوت في توزيع الدخل.
- مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل في مصر.
- قياس تأثير الانفاق العام على التعليم على التفاوت في توزيع الدخل في مصر.
- قياس تأثير الانفاق العام على الصحة على التفاوت في توزيع الدخل في مصر.

فروض البحث:

يقوم البحث باختيار فرضية أساسية مؤداها: يؤدي زيادة نسبة الانفاق العام الاجتماعي إلى انخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل في مصر ويتفرع من هذا الفرض فرضين أساسيين:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام على التعليم ودرجة التفاوت في توزيع الدخل في مصر.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام على الصحة ودرجة التفاوت في توزيع الدخل في مصر.
- تنطبق فرضية كوزنتس على الاقتصاد المصري.

منهج البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف البحث، وذلك بغرض عرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع، وتقييم واقع الانفاق العام الاجتماعي في مصر، وأيضًا تقييم واقع التفاوت في توزيع الدخل ومؤشراته والعوامل المؤثرة فيه في مصر. أيضًا تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الأسلوب القياسي أو الكمي لقياس أثر الانفاق العام الاجتماعي على التفاوت في توزيع الدخل باستخدام نموذج التوزيعات المبطأة (Autoregressive Distributed Lag ARDL) الذي يتميز بقدرته على تحليل العلاقة في كلاً من الأجل القصير والأجل الطويل، ولا يتطلب تماثل درجة التكامل للمتغيرات محل الدراسة.

حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة أثر الانفاق العام الاجتماعى(الانفاق على التعليم والصحة) على التفاوت فى توزيع الدخل فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠٢١).

خطة البحث:

يتضـــمن البحث الإطار المنهجى للبحث الذى يشـــتمل على المقدمة والمشـــكلة والأهداف والأهمية وفروض ومنهج البحث بالإضافة إلى ثمانية أجزاء وهى:

أولًا: الاطار النظرى و الدراســـات الســـابقة حول العلاقة بين الانفاق العام الاجتماعى والتفاوت فى توزيع الدخل.

ثانيًا: تحليل الإنفاق العام الاجتماعي في مصر.

ثالثًا: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل.

رابعًا: أهم المتغيرات و العوامل المحددة لدرجة التفاوت في توزيع الدخل.

خامسًا: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق على الاقتصاد المصري

سادسا: الدراسة القياسية.

سابعا: خاتمة البحث وتشمل نتائج وتوصيات البحث.

ثامنًا:قائمة المراجع.

أولاً: الاطار النظرى و الدراسات السابقة حول العلاقة بين الانفاق العام الاجتماعى والتفاوت فى توزيع الدخل:

وفقًا للعلاقة النظرية بين الانفاق العام الاجتماعى والتفاوت فى توزيع الدخل، يؤدى زيادة الانفاق الاجتماعى بشـكل خاص إلى خفض حدة التفاوت فى توزيع الدخل، كما أن زيادة مسـتويات التفاوت فى توزيع الدخل يؤدى الى اتباع الدولة سـياسـة مالية تهدف إلى اعادة توزيع الدخل وتعتمد على زيادة حجم النفقات الاجتماعية واجمالى الانفاق العام ، أى أن العلاقة بينهما تسـير فى اتجاهين هما:-يؤدى الانفاق العام إلى آثار مباشرة (تحدث من خلال الاثر المباشر على قدرة الأفراد الشرائية من خلال الدعم العينى المقدم للفقراء أو المدفوعات النقدية المباشـرة) وأثار غير مباشـرة(يحدث من خلال الاثر الذى يتركه الانفاق العام على فرص التشغيل المتاحة للأفراد والانتاجية ، وزيادة الانفاق العام على التدريب والتعليم والصحة يؤدى الى تراكم رأس البشرى لدى الفقراء).

إلا أن الحال ليس كذلك فى معظم الدول النامية حيث أن زيادة الانفاق العام لا يؤدى عادةً إلى انخفاض حدة التفاوت فى توزيع الدخل ، مما يطرح تســاؤلات حول كفاءة تخصــيص النفقات العامة للبرامج المختلفة التى تخدم الطبقات الفقيرة، مما يعنى أن هيكل الانفاق العام يعتبر أحد المحددات الرئيسية لتوزيع الدخل.

تنطلق العلاقة النظرية بين العجز الداخلى والانفاق العام من الأفكار النيوكلاسـيكية ، والتى ترى أن العجز الخارجى والداخلى فى معظم الدول النامية انما يرجع بالأســاس لوجود فائض طلب يعجز العرض الكلى عن تلبيته، لذلك يكون مصحوبًا بفائض فى عرض النقود.مما يضطر إلى اتباع الدول سياسات انكماشية(تكون معتمدة فى الاساس على خفض الانفاق العام لأنه يمثل النسبة الأكبر) لمعالجة العجز الداخلى(الحاج، ٢٠٠٧).مما يدفع صــانعي السـياسـة إلى تحديد أولوية لبنود الانفاق العام بما يحقق التوزيع العادل للدخل دون حدوث تفاقم فى العجز الداخلى.

احتلت قضية التفاوت في توزيع الدخل اهتمامًا كبيرًا في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية، وقد زخرت الدراسات الاقتصادية بدراسات رائدة لكل من (Stigler, 1971)، (Becker, 1986)، (Meltzer & Richard, 1981)، (Peltzman, 1976)، وقد قامت تلك الدراسات بتحليل الدور الذي تلعبه الدولة في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة، حيث إعادة توزيع الدخل تتأثر ضمنيًا بالقوانين واللوائح التي تضعها الدولة، وكذلك بشكل مباشر بالضرائب، وإعادة توزيع الإيرادات الحكومية بين تلك الطبقات. وقد اختلفت تلك الدراسات التطبيقية من حيث النطاق المكاني. حيث شمل بعضها عدد من الدول المتقدمة أو النامية، في حين ركزت بعض الدراسات على اقتصاد

بعينه، كما اختلفت من حيث دراسة العلاقة المباشرة بين التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق العام سواء بصورة إجمالية أم بالتركيز على بعض بنوده كالإنفاق على التعليم والصحة.

- ومن الدراسات التي شملت عدد من الدول دراسة (Bidani & Ravallion, 1997)، والتي توصلت إلى وجود علاقة معنوية بين الفقر والإنفاق الحكومي على الصحة في الدول النامية.
- وقد أوضحت دراسة (Zou, 1998) المتغيرات التي تؤثر في توزيع الدخل وبالتبعية تؤثر في مستوى الفقر وهي كلًا من السياسات التي تعمل على تحسين جودة ومستوى التعليم والصحة والبيئة المؤسسية وتنمية الأسواق المالية، وذلك من خلال اختبار العلاقة بالتطبيق على(٤٩) دول متقدمة ونامية خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٩٤). وهو ما يتفق مع دراسة (Jose,1998) المطبقة على دول أمريكا اللاتينية، حيث توصلت إلى أن زيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم يحسن من توزيع رأس المال البشري في المجتمع، مما يكون له أثر أكبر على تحسين عدالة توزيع الدخل وبالتالي تخفيف التفاوت في توزيع الدخل.
- كما توصلت دراسة (Bigsten & Levin, 2000) إلى أن أهم محددات النمو والفقر وتوزيع الدخل وكذا هيكل وكفاءة الإنفاق العام، حيث يمارس الإنفاق العام تأثيره من خلال ثلاث قنوات هي إنتاجية القطاعات والأسعار النسبية وعرض الخدمات التي تقدمها الحكومة وتؤثر على حجم رأس المال البشري لدى القطاع العائلي مثل: التعليم والصحة.
- توصلت دراسة (Caminada & Goudswaard, 2001) التي تم تطبيقها في المملكة المتحدة وهولندا إلى أن الانخفاض في الإنفاق العام الاجتماعي أدى إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، على الرغم من أن العلاقة السببية لم تثبت بينهما.
- توصلت دراسة (Fan et al, 2002) إلى أن الإنفاق العام على التعليم كان له أثر أكبر على خفض مستويات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق على الصين باستخدام نموذج للمعادلات الآنية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧). وقد اتفقت تلك النتائج مع دراسة (Clements, 1997) من حيث أهمية الإنفاق العام الاجتماعي في التأثير على التفاوت في توزيع الدخل في البرازيل مؤكدة على أهمية الدور الذي يقوم به متغير المحصلة التعليمية في التأثير على حدة التفاوت في توزيع الدخل، إلا أنها اختلفت معها من حيث اتجاه العلاقة، حيث يزيد نسبة نصيب الجامعات من الإنفاق العام الموجه للتعليم، أي أن الفئة المستفيدة بالأساس هي الشريحة مرتفعة الدخل، وبالتالي تؤدي زيادة الإنفاق العام على التعليم إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة.
- كما توصلت (Mello & Tiongson, 2003) إلى أن الدول التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل ويزيد بها درجة التفاوت في توزيع الدخل هي الدول التي لا تعتمد على السياسات العامة لإعادة توزيع الدخل، أي أن هناك علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العام الموجه لغرض إعادة توزيع الدخل ودرجة العدالة، ويمثل عدم كمال أسواق رأس المال القناة التي ينتقل من خلالها ذلك الأثر العكسي، توصلت أيضًا إلى أن الخصائص الديموغرافية لها الأثر الأكبر في تحديد حجم الإنفاق العام الاجتماعي.
- كما توصلت الدراسة التي قاما بها (Oktavianix et al, 2004) التي تم تطبيقها على الاقتصاد الإندونيسي إلى أن اتباع سياسة مالية انكماشية ممثلة في تخفيض أو إلغاء دعم الوقود والكهرباء يؤثر على القطاعات الإنتاجية كثيفة الطاقة، مما يؤدي لانكماشها وبالتالي انخفاض طلبها على عناصر الإنتاج الأساسية، مما يعني انخفاض الدخول الحقيقية للقطاع العائلي إلى جانب ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك للقطاع العائلي، وبالتالي انخفاض رفاهيته.

- توصلت دراسة (Laabas & Limam, 2004) التي حاولت قياس أثر السياسات العامة للدولة على كلًا من توزيع الدخل والنمو والفقر باستخدام عينة من (٧٧) دولة وبالاعتماد على نموذج المعادلات الآنية إلى عدة نتائج وهي أن السياسات العامة التي تؤثر على الفقر لها تأثير غير مباشر من خلال تأثيرها على توزيع الدخل والإنفاق الاستهلاكي وباستخدام النفقات العامة الاجتماعية، إلا أن السياسات العامة المؤثرة على توزيع الدخل هي الأكثر فعالية في التأثير على الفقر، يعتبر الدعم والتحويلات أكثر النفقات العامة الاجتماعية تأثيرًا على الفقر وتوزيع الدخل، والسياسات التي تهدف إلى دعم إنتاج الاحتياجات الأساسية هي الأكثر تأثيرًا على توزيع الدخل والفقر من السياسات العامة الإجمالية.
- وقد توصلت دراسة (Calderon & Serren, 2004) إلى أن هيكل وكفاءة حجم الإنفاق على البنية الاساسية لها أثر إيجابي على التفاوت في توزيع الدخل، حيث يؤديان إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، وذلك باستخدام Panel Data لـــ (١٠٠) دولة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة الزمنية (١٩٦٠- ٢٠٠٠)، وهو ما اتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Niehuses, 2010) التي تم تطبيقها على (٢٤) دولة أوروبية.
- كما بحثت دراسة (Benneth, 2007) في دور السياسة المالية في تخفيف حدة مستويات الفقر في الاقتصاد النيجيري. وتوصلت أيضًا إلى أن الإيرادات الضريبية لها تأثير موجب على توزيع الدخل، إلا أن الإنفاق العام له التأثير الأهم والأكثر فعالية في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وخفض مستويات الفقر.
- كما توصلت دراسة (Paternostro et al, 2007) أن زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة يؤدي إلى تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل وتخفيض مستويات الفقر في المجتمع.
- كما بحثت دراسة (Mehmood & Sadiq, 2010) في العلاقة في الأجل القصير والطويل بين عجز الموازنة العامة الناتجة عن ارتفاع حجم النفقات الحكومية مع ثبات الإيرادات الضريبية من ناحية والفقر من ناحية أخرى بالتطبيق على الاقتصاد الباكستاني خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠١٠) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ومنهجية التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية في الأجلين القصير والطويل، فزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي لانخفاض مستويات الفقر وتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل.
- كما قامت دراسة (Afonso et al., 2008) بتحليل وقياس أثر حجم الإنفاق العام للأغراض إعادة توزيع وأداء التعليم والمؤسسات على توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى تقدير كفاءة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل، وذلك باستخدام المنهج اللامعلمي. وقد توصلت أن السياسات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي في إعادة توزيع الدخل، أي انخفاض التفاوت في توزيع الدخل خاصة من خلال النفقات الاجتماعية باستثناء المعاشات التقاعدية، كما أن لها تأثير غير مباشر من خلال التعليم الجيد والمؤسسات الكفء.
- وتوصلت دراسة (Chatterdee & Turnovesky, 2012) إلى أن الإنفاق العام الرأسمالي يؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير، ويؤدي أيضًا إلى زيادة التفاوت في الأجل الطويل، إلا أن تلك العلاقة تتوقف على متغير ثالث وهو طريقة تمويل الإنفاق العام.
- قامت دراسة (Osabohien et al, 2020) بدراسة تأثير الإنفاق العام الاجتماعي للحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، التي تم تطبيقها على (٣٨) دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، توصلت إلى زيادة الإنفاق العام الاجتماعي بنسبة ١٪ يؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل بنسبة ٥٨٪، والفقر بنسبة ٢٦٪.

وإجمالاً فقد اتفقت الدراسات السابقة المشار إليها، سواء تلك التي تم تطبيقها على دولة واحدة أو عدد من الدول المتقدمة أو النامية، على التأثير الإيجابي والمعنوي للنفقات العامة الاجتماعية في التفاوت في توزيع الدخل، وإن ارتبط ذلك بالأخذ في الاعتبار طريقة تمويل تلك

النفقات وكفاءة الإنفاق العام في بعض الدراسات. واختلفت نتائج الدراسات في اتجاه العلاقة باختلاف بنود الإنفاق التي تناولتها والمتغيرات الأخرى الحاكمة للعلاقة محل الدراسة وأسلوب القياس المستخدم. ومع ذلك، كان هناك أيضًا اعتراف معاكس بشأن العلاقة بين الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل، حيث وجدت أن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي لا يدعم تحسين توزيع الدخل، مثل: دراسة (Birdsall & James, 1993)، دراسة (Clements, 1997)، دراسة (Schwartz & Ter-Minassian, 2000)، ودراسة (Ali et al, 2014) أثبتوا أن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي تأثيره ضئيل وغير معنوي على إعادة توزيع الدخل، وذلك بسبب مشكلة صعوبة استهداف سياسات الإنفاق التوزيعي، ومن الصعب للغاية استهداف الفقراء بالبرامج الاجتماعية؛ لأنه لا يمكن الوصول إلى هذه البرامج في العديد من البلدان للمناطق الريفية، وبالتالي لا تعود بالفائدة المباشرة على فقراء الريف، بالإضافة إلى المشكلات الناتجة في تصميم برامج الإنفاق العام الفعالة لإعادة التوزيع.

ولكن بشكل عام، قد يبدو من العدل أن نستنتج أن الأدلة حتى الآن تشير إلى أن الإنفاق العام الموجه بشكل مناسب في الرعاية الاجتماعية وفي تكوين رأس المال البشري مثل: الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية يكون له تأثير إيجابي على توزيع الدخل، لاسيما عندما يكون مستهدفًا بشكل فعال، والذي للأسف ثبت صعوبة التصميم والتنفيذ. لذا يهتم هذا البحث بشكل خاص فى تحديد وطبيعة العلاقة وأثر الانفاق العام الاجتماعى(الانفاق على التعليم والصحة)على التفاوت فى توزيع الدخل فى الاقتصاد المصرى.

ثانيًا: تحليل الإنفاق العام الاجتماعي في مصر:

الإنفاق العام الاجتماعي هو ذلك الإنفاق الذي يخصص أو يهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية معينة تستهدف رفاهية القاعدة العريضة من سكان الدولة (زيتون، ١٩٩٨). وتنظر إليه الكثير من الدراسات على اعتبار أنه يمثل الإنفاق على الصحة والتعليم ودعم السلع الغذائية؛ لذلك سنتناوله في هذا البحث على أساس أنه يمثل الإنفاق العام على التعليم والصحة.

وفي هذا الجزء سوف نقوم بتحليل الإنفاق العام الاجتماعي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) على النحو التالي:

١- تحليل الإنفاق العام على التعليم:

يلعب التعليم دور بالغ الأهمية (بجانب الصحة) في تكوين رأس المال البشري، وبناء القدرات البشرية المؤهلة لاكتساب المعرفة والقدرة على المنافسة في أي مجتمع، لذلك يعتبر أحد أهم الدعائم الرئيسة للتنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي ضوء أهمية التعليم واعتباره حجر الأساس في دعم وبناء التنمية المستدامة والشاملة ومدها بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة، فقد تم تخصيص نحو سبع مواد من دستور مصر عام ٢٠١٤ للتعليم والبحث العلمي والقضاء على الأمية (من المادة ١٩ وحتى المادة ٢٥) للتأكيد على أن التعليم حق لكل مواطن وهدفه بناء الشخصية والحفاظ على الهوية، كما أنه إلزاميًا حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، كما تكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية.

وتنقسم منظومة التعليم في مصر إلى مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التعليم قبل الجامعي ومرحلة التعليم الجامعي أو العالمي، وتنقسم مؤسسات التعليم في مصر إلى ثلاثة أنماط رئيسة ما بين مؤسسات تعليم حكومية ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص وأخرى تابعة للأزهر الشريف (شاهين، ٢٠١٧).

ووفقًا لبيانات كتيب مصر في أرقام- التعليم، الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مارس عام ٢٠٢٣ تتسم منظومة التعليم في مصر عام ٢٠٢١/٢٠ بما يلي:

- تضم منظومة التعليم نحو ٢٦,٤ مليون طالب تستحوذ مرحلة التعليم قبل الجامعي على نحو ٢٣,٧ مليون طالب، أي بما يعادل نحو ٩٠,٨ من جملة الطلاب في منظومة التعليم، في حين تستوعب مؤسسات التعليم الجامعي على النسبة المتبقية.
- تتركز الغالبية العظمى من الطلبة والتلاميذ المقيدين في منظومة التعليم في مصر في مؤسسات التعليم الحكومي، فتصل نسبة التلاميذ المقيدين في المدارس الحكومية ٨٩,٥٪ ونسبة المدارس الحكومية نحو ٨٢,٣٪ من إجمالي المدارس في التعليم قبل الجامعي، وكذلك الحال في التعليم الجامعي أو العالي، حيث تصل نسبة الطلاب المقيدون في الجامعات الحكومية والأزهرية إلى نحو ٩١,٧٪ مقابل ٨,٣ للجامعات الخاصة عام٢٠٢٠/٢٠٢١.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مؤسسات التعليم الحكومية في مصر تستحوذ على الغالبية العظمى من التلاميذ والطلاب المقيدين في مرحلتي التعليم قبل الجامعي والجامعي بنسبة لا تقل عن ٩٠٪، ومن ثم يعتبر الإنفاق الحكومي المصدر الأساسي والرئيسي لتمويل التعليم في مصر. والجدول التالي رقم (١) يوضح تطور مؤشرات الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١).

جدول رقم (١) تطور مؤشرات الإنفاق العام
على التعليم في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١)

السنة	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام (%) (*)	نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (%) (**)
٢٠٠١-٢٠٠٢	١٤,٣	-
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٤,١	٤,٩٥
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٣,٩	٤,٦٧
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٤	٤,٧٩
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٢,٩	٤
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٢,٣	٣,٦٨
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٢,٤	٣,٧٦
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٠,٤	-
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٢,٩	٣,٥٤
٢٠١٠-٢٠١١	١١,٧	٣,٣٤
٢٠١١-٢٠١٢	١٠,٦	٣,٣٧
٢٠١٢-٢٠١٣	١٢	٤,١٢
٢٠١٣-٢٠١٤	١١,٧	٤,٢٥
٢٠١٤-٢٠١٥	١٢	٣,٩٣
٢٠١٥-٢٠١٦	١١,٥	٤,٠٥
٢٠١٦-٢٠١٧	١٠,٧	٢,٨
٢٠١٧-٢٠١٨	٨,٩	٢,٣
٢٠١٨-٢٠١٩	٨,١	٢,٦١
٢٠١٩-٢٠٢٠	٨,٤	٢,٤٨
٢٠٢٠-٢٠٢١	٩,٢	٢,٤

المصدر: (*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

(**) قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org/indicator

(-) غير متاح.

ومن الجدول رقم (١) نجد أن نسبة الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق العام في المتوسط حوالي ١٢,١٪، وهي نسبة تعتبر مقبولة حيث تبلغ تلك النسبة في الدول العربية حوالي ١٤٪، الاتحاد الأوروبي ١٢٪، دول شرق أسيا حوال ١٥٪، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوالي ١٣٪ (OCED, 2020)، وتنفق مصر على التعليم حوالي ٢,٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في المتوسط، وهذا أقل من المتوسط الإقليمي للدول العربية ٤,٣٪، والمتوسط لمجموعة الدخل ٤,٤٪.

إذا حاولنا أن نقيم الإنفاق العام على التعليم من حيث معيار الملائمة- يعبر عن كفاية النفقات المخصصة للتعليم للوفاء بمتطلباتها- وإذا تمت مقارنة الإنفاق العام على التعليم في مصر بالدول العربية، نجد أن نسبة الإنفاق العام على التعليم في مصر أقل بشكل واضح عند مقارنتها بنظيراتها في بعض الدول العربية، حيث يصل نصيب التعليم إلى حوالي ٢٥٪ من جملة الإنفاق العام في دول مثل: المغرب وتونس، ولذلك نجد أن مصر تحتل تقييمًا سيئًا من حيث معيار الملائمة بالنسبة للدول الأخرى.

جدول رقم (٢) تطور توزيع الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي و الجامعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١)

البيان / السنة	نصيب التعليم قبل الجامعي من جملة الإنفاق العام على التعليم (%)	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (بالجنيه)	نصيب مرحلة التعليم قبل الجامعي من الطلاب(%)	نصيب التعليم الجامعي من جملة الإنفاق على التعليم(%)	نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم الجامعي (بالجنيه)	نصيب مرحلة التعليم الجامعي من الطلاب(%)
٢٠٠١-٢٠٠٢	٧٢,٧	٨٤٨,٦٩	٩٠٪	٢٧,٣	٣٤١٢,١٣	١٠٪
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٧٢,٣	٩٣٣,٣٢	٩١٪	٢٧,٧	٣٦١٣,٤	٩٪
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٧٢,٣	١٠٢٥,٠٢	٨٩,١١	٢٧,٧	٣٦٤٤	١٠,٨٩
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٦٨,٣٧	١٠٢٤,٨٧	٨٧,٦٩	٣١,٦٣	٣٣٧٦,٢٧	١٢,٣١
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٧٢,٩	١١١٣,٠٩	٩٠,٤	٢٧,١	٣٨٩٧,٣٥	٩,٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٧٢,٨	١٢٣٩,٢٨	٨٩,١٦	٢٧,٨	٣٨١٩,٠٦	١١,٨٤
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٧٣,٨	-	-	٢٦,٢	-	-
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٦,٨	١٥٦١,٢٩	٨٩,٤٢	٢٣,٢	٥٢٥٢	١٠,٥٨
٢٠٠٩-٢٠١٠	٧٧,٣٤	٢٠٦٠,٤١	٨٨,٤٢	٢٢,٦٦	٤٦٠٧,٤٨	١١,٥٨
٢٠١٠-٢٠١١	٧٧,٤	١٩٢١,٧٨	٩١,١٠	٢٢,٦٠	٥٧٤٠,١٠	٨,٩
٢٠١١-٢٠١٢	٧٧,٨٦	٢٣٦٠,١٨	٩٠,٧٧	٢١,١٤	٦٢٢٥,٩١	٩,٢٣
٢٠١٢-٢٠١٣	٦٦,٦٦	٢١٦٤,٢١	٩٠,٠٦	٢٦,٤٢	٧٧٦٦,٣٣	٩,٩٤
٢٠١٣-٢٠١٤	٨٩,٨٢	٢٩٥٢,٥١	٨٩,٤٨	٢٣,٥	٨٤٥٤,٨٦	١٠,٥٢
٢٠١٤-٢٠١٥	٧١,٨٦	٣٤٦١,٧٩	٨٨,١٨	٢١,١٨	٧٦١٣,٣٣	١١,٨٢
٢٠١٥-٢٠١٦	٦٩,٨	٣٤٧٧,٤٣	٩١,٥٧	٢١,٦٤	١١٥٥٩	٨,٤٣
٢٠١٦-٢٠١٧	٦٩,٦	٤١٥١,٠٧	٨٨,٤٦	٢١,٨	٩٩٤٩٠,٠٦	١١,٥٤
٢٠١٧-٢٠١٨	٦٥,٩	٣٨٩٤,٢٤	٨٩,١١	٢٤,١	١١٠٦٤,٢٩	١٠,٨٩
٢٠١٨-٢٠١٩	٦٤,٨	٣٩٤٩,٩٥	٨٩,٣٤	٢٢,٩	١١٧٢٧,٥١	١٠,٦٦
٢٠١٩-٢٠٢٠	٦١,٦	٤٠٩٤,٨٣	٨٩	٢٤,٧	١٣٣٣٦,٩	١١
٢٠٢٠-٢٠٢١	٥٥,٢	٣٥٦٧,٦٢	٩٠,٨	٣٠,٤	١٩٤٧١,١٣	٩,٢

المصدر: حسبت بواسطة الباحثين اعتمادًا على البيانات الواردة:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

يشير نمط توزيع الإنفاق العام على التعليم (قبل الجامعي- الجامعي) كما يتضح من الجدول رقم (٢) تطور توزيع الإنفاق العام على التعليم (قبل الجامعي- الجامعي) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١) إلى عدة حقائق وهي:

- وجود تفاوت ملحوظ في توزيع الإنفاق العام على التعليم بين مرحلتي التعليم الجامعي وقبل الجامعي، حيث يرتفع النصيب النسبي للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي، الذي يبلغ في المتوسط حوالي (٧١,٥٪) عن نصيب التعليم الجامعي الذي يبلغ في المتوسط حوالي (٢٥,١٪)، إلا أن التعليم قبل الجامعي يسيطر في المتوسط على (٨٩,٧٪) من جملة الطلاب المقيدين بالتعليم مقابل نحو (١٠٪) فقط للتعليم الجامعي.
- يرتفع نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم بمقدار عدة أضعاف من نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي.

لذلك يمكن القول أن هناك تحيز في الإنفاق العام على التعليم لصالح التعليم الجامعي وضد التعليم قبل الجامعي، الأمر الذي ينطوي على تراجع نصيب الطبقات الفقيرة من الإنفاق العام على التعليم؛ نتيجة ارتفاع تكاليف التعليم التي تتحملها الأسرة كلما زادت سنوات التعليم، أي تقدم في المراحل التعليمية، وكذلك ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتعليم الجامعي للطبقات الفقيرة في شكل العائد أو الدخل الذي كان يمكن أن يحققه الأبناء إذا التحقوا بسوق العمل في سن مبكرة (World Bank, 2002).

١-١ مؤشر متوسط سنوات الدراسة كمقياس كمي للتعليم:

يشير متوسط سنوات الدراسة إلى عدد السنوات التي قضاها الأشخاص في الفئة العمرية من ٢٥ سنة فما فوق؛ وذلك استنادًا إلى مستوى التحصيل التعليمي للسكان محسوبًا بسنوات الدراسة التي يفترض أن يقضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم، يعتبر متوسط سنوات الدراسة من أهم المقاييس شيوعًا كمقياس كمي للتعليم، حيث يظهر تقدمًا ملحوظًا، وعلى مستوى العالم كان متوسط سنوات التعليم للبالغين في العالم حوالي (٥,٨) سنة، أما بالنسبة للاقتصاد المصري ارتفع متوسط سنوات الدراسة من ٤ سنوات عام ١٩٩٥ إلى ٦ سنوات عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٧,١ عام ٢٠١٥ ثم انخفضت بعد ذلك وأصبحت ٥,٦٦ سنة عام ٢٠٢٠.

٢- تحليل الإنفاق العام على الصحة:

الاهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين تعتبر هدف أساسي ورئيس لتحسين الخصائص الصحية السكانية ورأس المال البشري في المجتمع، لذلك فقد وجب على الدولة توفير الرعاية الصحية للمواطنين على أسس ومعايير محددة أهمها الإتاحة بما يتناسب مع قدرتهم على تحمل التكاليف بالنسبة لدخلهم، والجودة المناسبة الصحية في ظل الارتفاع المستمر للتكلفة الصحية من وقاية وعلاج وإعادة تأهيل.

ويُعد النظام الصحي المصري من أعرق النظم الصحية الذي أثر وتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد قبل وبعد إنشاء وزارة الصحة المصرية عام ١٩٣٦، ومنذ ذلك الحين انتشرت الشبكة الحكومية للخدمات الصحية في جميع محافظات مصر- ريف وحضر- لتقديم الخدمات الصحية التابعة للوزارة مع مشاركة فعالة لمؤسسات المجتمع المدني الهادفة وغير الهادفة للربح.

تقسم المؤسسات المقدمة للخدمات الرعاية الصحية في مصر إلى ثلاث قطاعات رئيسة، القطاع الأول يتمثل في قطاع الحكومة (يشمل المؤسسات الصحية الحكومية التي تمولها وزارة المالية والتي تشمل وزارات: الصحة بهيئاتها والتعليم العالي بمستشفياتها والكهرباء والدفاع والنقل والمواصلات والزراعة والداخلية ... الخ، ويسمح لتلك المؤسسات بتقديم الخدمة مقابل أجر رمزي

في بعض الأقسام الاقتصادية.القطاع الثاني يتمثل في قطاع الأعمال العام أو القطاع العام ويشمل مؤسسات مثل هيئة التأمين الصحي والمؤسسات العلاجية ويتم تمويل هذا القطاع من خلال موازنة تمويلية خاصة وإدارة ذاتية ويعتبر وزير الصحة منظمًا لقرارات تلك المؤسسات، والقطاع الثالث والأخير يتمثل في القطاع الخاص يشمل على مؤسسات هادفة وغير هادفة لتحقيق الربح تتمثل في المستشفيات الخاصة والمراكز المتخصصة والعيادات الطبية، ومؤسسات القطاع المدني (المساجد والكنائس والنقابات المهنية). وبالإضافة إلى القطاعات السابقة هناك المجلس الأعلى للصحة ولجنة الصحة بمجلس النواب والمجلس الأعلى للإصلاح الصحي للمساهمة في التنسيق بين القطاعات الصحية المختلفة وإجراء الدراسات وسن القوانين التي تنظم العمل بالقطاع الصحي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو ٢٠١٥).

يحظى الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية بأهمية قصوى في أولويات المواطنين، حيث يحتل الإنفاق السنوي للأسرة على الخدمات والرعاية الصحية المرتبة الثالثة بنحو (١٠,٤٪) بعد الإنفاق السنوي للأسرة على السكن ومستلزماته والذي يأتي في المرتبة الثانية بنحو (١٩,٢٪)، أما الإنفاق السنوي للأسرة على الطعام والشراب يأتي في المرتبة الأولى بنحو (٣١,١٪) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مارس ٢٠٢٣). تلعب سياسات الدولة والحكومات المتعاقبة في مصر دور هام في التأثير على الوضع الصحي للمواطنين، وتتمثل أهمها في سياسات الإنفاق العام على الصحة لما لها من تأثير على توفير ومستوى جودة الخدمات الصحية، وسوف نتناول تحليل لتطور واقع الإنفاق العام على الصحة في مصر خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٢١).

جدول رقم (٣) تطور مؤشرات الإنفاق على الصحة في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١)

البيان / السنة	قيمة الإنفاق العام على الصحة (بالمليون جنيه) (*)	نسبة الإنفاق العام على الصحة من الإنفاق العام (%)	نسبة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي (%)(**)
٢٠٠١-٢٠٠٢	٥٨٩٥,١	٤,٣٩	٢,٤
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٥٨٧٧	٣,٩٤	٢,٠٦
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٦٥٦٤	٣,٩٨	١,٩٨
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٧٢٥٨	٤,٤٩	١,٩٨
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٩٦٦٥	٤,٦٥	٢,٢٩
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٠٤٣٤	٤,٧	٢,٠٥
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٣١٦٠	٤,٦٦	٢,٠٣
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٥٧٨٣	٤,٤٩	٢,٠٥
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٧٣٤٢	٤,٧٤	١,٨٧
٢٠١٠-٢٠١١	٢٠٢٧٨	٥,٠٥	١,٩٩
٢٠١١-٢٠١٢	٢٢٤٩٢	٤,٧٨	١,٩١
٢٠١٢-٢٠١٣	٢٧٤١٣	٥,١٤	٢,٠٦
٢٠١٣-٢٠١٤	٣٢٧٣٦,٤	٤,٧٥	٢,١٦
٢٠١٤-٢٠١٥	٤٢٤٠	٥,٣٧	١,٦٢
٢٠١٥-٢٠١٦	٤٤٩٥٠,١	٥,٢	١,٥٦
٢٠١٦-٢٠١٧	٤٨٩٤٤	٥	١,٣٤
٢٠١٧-٢٠١٨	٥٤٩٢٢	٤,٥	١,٦
٢٠١٨-٢٠١٩	٦١٨١١	٤,٣	١,٣٦
٢٠١٩-٢٠٢٠	٦٣٠٦٣	٤,٦	١,٣٩
٢٠٢٠-٢٠٢١	٩٣٥٤٤	٥,٥	١,٦٧

المصدر: (*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام- الصحة- أعداد مختلفة.
(**) www.worldbank.org/indicator

من الجدول رقم (٣) نجد أن متوسط الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢١) حوالي ١,٨٧٪ ولم تتعدى هذه النسبة ٢,٤٪، وتعتبر هذه النسبة متدنية بالنسبة للعديد من دول العالم، حيث وفقًا لإحصاءات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية إلى أن المتوسط العالمي للإنفاق على الصحة في عام ٢٠٢٠ بلغ حوالي ٦٪، وفي دول أمريكا الشمالية حوالي ٨٪، والدول العربية حوالي ٤,٥٪ في نفس السنة، وفقًا لما تتضمنه الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتي تنص على حق كل مواطن في رعاية صحية متكاملة، ذلك صدر القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ وذلك لتحقيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين في جمهورية مصر العربية حيث تتحمل الخزانة العامة للدولة قيمة اشتراك المؤمن عليهم من الفئات لغير القادرين، وتتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة ٥٪ من الحد الأدنى للأجور المعلن هنا بالحكومة على المستوى القومي شهريًا (مشروع الموازنة العامة للدولة، ٢٠١٨، ٢٠١٩).

خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٦) قد حدث تحسن في كافة مؤشرات الإنفاق العام على الصحة فقد ارتفعت قيمة الإنفاق العام على الصحة من نحو ٥,٨ مليار جنيه إلى نحو ٩,٦ مليار جنيه، كذلك ارتفعت نسبة الانفاق العام على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحقق في المتوسط نحو ٢,١٤٪، وكذلك ارتفع نصيب قطاع الصحة من جملة الإنفاق العام ٤,٣٪، ويمكن إرجاع هذا التحسن في هذه المؤشرات نتيجة السياسة المالية التوسعية التي طبقت خلال تلك الفترة والتي نتج عنها ارتفاع النصيب النسبي للاستثمارات العامة، فقد ارتفع عدد المستشفيات نتيجة بناء مستشفيات جديدة، وزيادة المعدات الطبية وكذلك ارتفاع عدد الأطباء والممرضات إلى أن هذا التوسع الكمي لم ينعكس بشكل جيد على جودة الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص (Galal, November 2003).

أما فترة الست سنوات التي تسبق ثورة ٢٥ يناير التي عرفت بفترة الإصلاحات الاقتصادية الحديثة والنمو المرتفع (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠١١)، فعلى الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للإنفاق العام على الصحة إلا أن نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في المتوسط إلى نحو ٢٪، كما تراجعت نسبته من جملة الإنفاق العام ولم تزد في المتوسط عن ٤,٧٪. وبالنسبة لتخصيص الإنفاق في قطاع الصحة فقد استحوذت الأجور على نحو ٤٤,٦٪ من إجمالي الانفاق في قطاع الصحة، أما بالنسبة ما خصص لشراء الأدوية لم تتعدى نسبة ٥٪ من إجمالي الإنفاق في قطاع الصحة وهي نسبة متواضعة وزهيدة جدًا نتج عنها عدم توافر العديد من الأدوية والأمصال الضرورية في المستشفيات العامة والوحدات الصحية ولا سيما النقص الدائم في مستلزمات العمليات والسرنجات وغيرها من أساسيات الأدوات الطبيعة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩
(الجبالي، ٢٠١٠).

كما حدث أيضًا انخفاض في الاستثمارات العامة المواجهة إلى قطاع الصحة إلى جملة الإنفاق العام على الصحة فقد انخفضت من ٢٤,٧٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ١٧,٧٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الأمر الذي نتج عنه ضعف مخصصات الصيانة للمباني والآلات والمعدات وتراجع الاستثمارات في التوسعات الجديدة. ومن ثم ضعف مستوى الخدمات الصحية العامة المقدمة لطبقات الفقيرة في المجتمع أيضًا شهدت تلك الفترة تفاوتًا في نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة بين الريف والحضر والذي كان في صالح الحضر، ناهيك عن عدم حصول الشريحة الدنيا للدخل إلا على ١٦٪ فقط من جملة الإنفاق العام على الصحة مقابل حصول الشريحة العليا للدخل على ٢٤٪ (الجبالي، ٢٠١٠)، أما الفترة (٢٠١٠/٢٠١١- ٢٠٢٠/٢٠٢١) فعلى عكس ما طالبت به ثورة ٢٥ يناير فقد شهدت هذه الفترة مزيد من التراجع في نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ١,٧٪ في المتوسط، وكذلك تراجع نصيب قطاع الصحة من جملة الإنفاق العام لنحو ٤,٥٪ في المتوسط أضف إلى ما سبق استمرار تواضع نسبة الاستثمارات العامة في قطاع الصحة لتبليغ نحو ٢,٧٪ من جملة الاستثمارات العامة سنة ٢٠١٣/٢٠١٤ ومن ثم تدهور وتدني مستوى

الخدمات المقدمة (البقلي، ٢٠١٦) وعند مقارنة ما يخصص للإنفاق العام على قطاع الصحة من جملة الإنفاق العام بين مصر ومجموعة الدول التي مرت بظروف مشابهة لمصر نجد أنه في عام ٢٠١٣ بلغت تلك النسبة في مصر نحو ٥,١٤ مقارنة بنحو ١٣,٣ في تونس وفي دولة المكسيك وشيلي بلغت في المتوسط للدولتين نحو ١٤٪، كما أن ما يخصص للإنفاق على الصحة يعادل أقل من ربع المخصص في بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا والنرويج (صالح، ٢٠١٦).

وجدير بالذكر أن مصر لا تعاني من قلة الأطباء أو طواقم التمريض مقارنة بدول مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فوفقًا لتقرير إحصاءات الصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية سنة ٢٠١٥ نجد أنه في مصر لديها ٢٨ طبيب و ٣٥ ممرض لكل ١٠,٠٠٠ مواطن ويبلغ هذه المتوسط في دول أفريقيا والشرق الأوسط نحو ٣ طبيب، ١٣ ممرض (شاهين، ٢٠١٧).

ومن ناحية العدالة نجد أن هناك استمرارًا أيضًا لتفاوت في توزيع الإنفاق العام على الصحة بين الحضر والريف وبين الوجه القبلي والبحري وذلك في صالح الحضر والوجه البحري، ، ويعتبر ذلك نتيجة لتوزيع الخدمات الجغرافية، ويترتب على ذلك تحمل سكان الريف والوجه القبلي تكاليف ومشقة الانتقال إلى الحضر للحصول على الخدمات الطبية الجيدة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية والمخاطر الصحية التي تتحملها هذه الفئة من المواطنين، في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة الفقر بشكل كبير في الريف وخاصة ريف الوجه البحري (عرفان، أغسطس٢٠١٢).

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن نظام توزيع الخدمات الصحية في مصر يعاني من عدم استهداف لمحدودي الدخل، فنجد أن أفقر ٢٠٪من السكان يستفيدون من ١٣٪ فقط من الخدمات الصحية لوزارة الصحة في مقابل ٢٥,٣ لأغنى نسبة ٢٠٪ من السكان ومن ثم فإن الخدمات الصحية لا تذهب بشكل عادل إلى الفقراء (عرفان، أغسطس ٢٠١٢).ومن ثم يجب ان تتصف الخدمات الصحية بالملائمة والاتساق والعدالة الأفقية والرأسية.

ثالثًا: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل:

تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل واحدة من المجالات الرئيسية التي برزت للبحث في الاقتصاد، ومع ذلك فإن الأدبيات الاقتصادية لا تقدم إجماعًا موحدًا حول طبيعة العلاقة بينهما، ولكن يمكن التمييز بين مدرستين أساسيتين الأولى وهي المدرسة الكلاسيكية التي وضحت أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل إيجابية، وذلك بسبب افتراضهم أن الميل الحدي للادخار يكون مرتفع بالنسبة للطبقات الغنية مما هو عليه بالنسبة للطبقات الفقيرة، وبالتالي فإن التفاوت في توزيع الدخل يزيد من حجم المدخرات في الاقتصاد وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات مما يعزز بدوره النمو الاقتصادي (Delbianco & et.al, 2014).

الثانية وهي المدرسة الكينزية التي أوضحت أن التفاوت في توزيع الدخل يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة مثل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع، عيوب سوق الائتمان، والبحث عن الإيجار، وتشير نماذج التأجير إلى أن التفاوت في توزيع الدخل القومي تشجع السكان المحرومين أو الفقيرة من المشاركة في أنشطة البحث عن الربح والاستئجار، وهذه تأخذ جزء كبير من ثروة المجتمع وتضر بالإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي ولكن هناك دور آخر على أهمية الآثار السلبية للنمو الاقتصادي الناتج عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي نتج بدوره من التفاوت في توزيع الذي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، هذا يؤدي إلى تقليل مدة الحكومات في السلطة، والتي من أجل أن تحقق أقصى استفادة ممكنة من المنفعة الداخلية الخاصة لهم، تقلل من الآفق الزمني لخططها الاقتصادية، تصبح الحكومات أكثر ميلاً إلى إعطاء الأولوية للاستهلاك الحالي على حساب الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أيضًا يؤدي التفاوت في توزيع الدخل إلى الحد من الاستثمارات في رأس المال البشري بسبب عيوب سوق الائتمان.

ولذلك يمكن القول أن تأثير التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون إيجابيًا أو سلبيًا وذلك من خلال أربع قنوات أساسية يمكن للتفاوت في توزيع الدخل من خلالها التأثير على النمو الاقتصادي، من ناحية الأثر الإيجابي للتفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي هناك قناتين أساسيتين لهذا الأثر:

- **القناة الأولى:** يمكن أن يؤدي التفاوت في توزيع الدخل بصورة عالية إلى حث الأفراد على بذل جهد إضافي، لأن مكافآت هذا الجهد الإضافي أعلى مقارنة بالوضع في مجتمع قائم على المساواة في توزيع الدخول، من الناحية التجريبية هناك دليل على أن الدخول النسبية مهمة لزيادة الرفاهية للأفراد، لذلك يمكن أن يؤدي توزيع أعلى للأجور إلى تعزيز الإنتاجية مما يساعد على زيادة النمو في المجتمع (Cruen & Klasen, 2008).
- **القناة الثانية:** تأتي من الآثار الإيجابية للتفاوت في توزيع الدخل على حجم المدخرات، إذا كانت الطبقات الغنية تتمتع بميل حدي للادخار مرتفع، وإذا كانت معدلات الاستثمار والادخار مرتبطة ارتباطًا إيجابيًا فتكون المجتمعات المتفاوتة في توزيع الدخل معدل نمو أعلى في حالة الاستقرار (Castello, 2010). كما يمكن أن يكون تركيز رأس المال أمرًا حاسمًا لبناء أنشطة أو استثمارات جديدة ذات تكاليف مرتفعة، وبهذه الطريقة سيكون المجتمع المتفاوت في توزيع الدخل أكثر نموًا اقتصاديًا من المجتمع الأكثر عدالة في توزيع الدخل عند نفس مستوى الثروة إلا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كانت الطبقات الفقيرة أو ذات الدخل المنخفض ينخفض لديها الميل الحدي للادخار، ولكن بسبب تدويل سوق رأس المال فقد ضعفت العلاقة بين حجم المدخرات والتفاوت في توزيع الدخل، حيث يمكن للشركات في البلدان ذات معدلات الادخار المنخفضة الاعتماد على تمويل استثماراتها من المدخرات المتاحة في البلدان الأخرى ذات معدلات الادخار المرتفعة والتي تبحث عن فرص استثمارية.

ومن ناحية الأثر السلبي للتفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، هناك قناتين أساسيتين لهذا الأثر:

- **القناة الأولى:** تعتبر المجتمعات الأكثر تفاوت في توزيع الدخول أقل استقرارًا من الناحية السياسية والاجتماعية، وقد تشهد احتجاجات أكثر عنفًا، وتوترات عرفية، واستقطابًا اجتماعيًا مما يؤدي إلى الحد من أمن الممتلكات والحقوق التعاقدية، وفي النهاية ينخفض حجم الاستثمارات وبالتالي معدل النمو الاقتصادي. وبشكل مباشر، فإن المشاركة في الأحداث التخريبية هي إهدار للموارد في المجتمع، ويمكن أن تتوقع أن يؤدي التفاوت في توزيع الدخل إلى زيادة احتمالات الاضطرابات الاجتماعية بصرف النظر عن مستوى الثروة وتزداد هذه الأمور عندما يكون معدلات الفقر مرتفعة (Barro, 2008).
- **القناة الثانية:** تأتي الآثار السلبية للتفاوت في توزيع الدخل على مخزون رأس المال البشري، حيث تمنع عدم كمال سوق الائتمان الأشخاص الذي يفتقرون إلى الوسائل المالية لتحقيق الاستفادة من إمكاناتهم بشكل كامل، والاستثمار في رأس المال البشري وبناء المعرفة بشكل عام مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي.

هذا التحليل المنطقي يتوقع الأثر السلبي للتفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض رصيد رأس المال البشري، وبما أن الأهمية الاقتصادية للتعليم قد ازدادت في الاقتصادات الحالية القائمة على المعرفة. قد يصبح هذا الأثر السلبي للتفاوت في توزع الدخل من خلال قناة رأس المال البشري أكثر إلزامية، ومن هنا تأتي أهمية الإنفاق العام الاجتماعي (الإنفاق على التعليم – الإنفاق على الصحة) لزيادة رصيد رأس المال البشري وفي نفس الوقت تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

رابعًا: أهم المتغيرات و العوامل المحددة لدرجة التفاوت في توزيع الدخل:

توصلت الدراسات السابقة إلى مجموعة من المتغيرات أو العوامل السياسية والاجتماعية والديموغرافية والتي تؤثر في جانبي الطلب والعرض على عنصر العمل، إلى جانب المتغيرات المؤسسية (فهمي، ٢٠١٦):

١- **الحالة السياسية:** تؤثر من ناحية الديمقراطية فكلما زادت درجة الديمقراطية في المجتمع كلما زادت قدرة الفرد سواء من الفقراء أو الأغنياء على اختيار من يمثلهم في الحكومة، وبالتالي عدم قبولهم لدرجة مرتفعة من التفاوت في توزيع مستويات الدخول أو الاستهلاك وقد اعتمدت معظم النماذج النظرية لدراسة التفاوت وإعادة توزيع الدخل على فرضية الناخب السياسي، إلا أنها لم تطبق في كثير من الدراسات التطبيقية نظرًا لعدم صلاحيتها إلا في الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الديمقراطية.

٢- **العوامل الديموغرافية:** ومنها المتغيرات المتعلقة بالحالة التعليمية في المجتمع مثل متوسط سنوات التعليم أو الدراسة، حيث أنه كلما زادت متوسط سنوات التعليم أو الدراسة يؤدي إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، ومنها أيضًا درجة التحضير فكلما زادت درجة التحضير يؤدي ذلك إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، والعكس كلما زاد عدد سكان الريف وعدد العاملين في قطاع الزراعة انخفض التفاوت في توزيع الدخل وفي الوقت نفسه زيادة عدد السكان يكون مصحوبًا بزيادة التفاوت في توزيع الدخل.

٣- **العوامل الصحية:** يعتبر الوضع أو الحالة الصحية للأفراد في المجتمع من محددات توزيع الدخل، حيث أن الأوضاع أو الظروف السيئة تفرض ظروفًا معيشية صعبة على الأفراد نتيجة عدم القدرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي وما يترتب عليه من تدهور في مستوى دخول الأفراد، لهذا من الممكن أن يؤثر تدهور الوضع الصحي بشكل سلبي على التفاوت في توزيع الدخل.

٤- **العوامل الاقتصادية:** تتفاعل العديد من المتغيرات الاقتصادية في تشكيل الناتج الكلي للدول، وتختلف طرق تفاعلها في توزيع هذا الناتج على أفراد المجتمع ويمكن حصر أهم العوامل الاقتصادية في الآتي:

٤-١ النمو الاقتصادي: تنبأ (Kuzents, 1995) بوجود علاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي تعتمد على مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها في الدولة، ففي بداية مراحل النمو تكون الدول متساوية نسبيًا في توزيع الدخول ولكن خلال مرحلة التصنيع يزيد التفاوت في توزيع الدخل. وينخفض التفاوت عندما يصل المجتمع لمرحلة معينة من التنمية تصل عوائدها للطبقات الفقيرة ويقل التفاوت في توزيع الدخل. إذا كان النمو في كل القطاعات بشكل متوازن فسيؤدي إلى خفض حدة التفاوت في توزيع الدخل.

٤-٢ الإنفاق العام: إذا كان الإنفاق العام يأخذ شكل برامج موجهة للطبقات الفقيرة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسن في توزيع الدخول، ولكن إذا كان الإنفاق العام متحيزًا لصالح الطبقات الغنية فإنه ربما يزيد من التفاوت في توزيع الدخل (فوزي وشعبان، ٢٠١٦).

٤-٣ التغير التكنولوجي: يعتبر العامل أو العنصر المشترك في كل المتغيرات المسفرة للتفاوت في توزيع الدخل، فقد أدى التطور السريع في التكنولوجيا والاعتماد عليها في الإنتاجية، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة الماهرة والمتعلمة على حساب العمالة غير الماهرة أو غير متعلمة أو ذوي المهارات المنخفضة، وقد أدى هذا التغير التكنولوجي السريع المتحيز للعمالة الماهرة إلى زيادة التفاوت في الأجور وساهم في ارتفاع عدم المساواة في الأرباح، وبالتالي يبدو أن الاختلافات في الدخل بين العمال ذوي مستويات التعليم المختلفة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل (Boudarbat et.al, 201).

٤-٤ معدل التضـــخم: يؤدي ارتفاع معدل التضـــخم إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وينعكس ذلك سلبيًا على مستوى المعيشة وبخفض معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.

٤-٥ معدل البطالة: يؤدي ارتفاع معدل البطالة إلى زيادة نسبة الفقراء في المجتمع وبالتالي زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وتعاني أغلب الدول النامية من ارتفاع معدل البطالة نتيجة أســاليب التصـــنيع الحديثة والتغيرات التكنولوجية والتقنيات المتطورة والتي تتطلب عمالة ماهرة مرتفعة الكفاءة، وهو ما تفتقر إليه معظم الدول النامية.

٤-٦ الســياســات العامة: تتحدد درجة التفاوت في توزيع الدخل لمجموعة من المتغيرات الهامة مثل الظروف أو الوضع المبدئي للاقتصاد (فالسياسات الحكومية في الماضي تؤثر أيضًا على توزيع الدخل الحالي) والسياسات العامة وذلك بشكل مباشر من خلال التأثير على رأس المال البشري والفرص المتاحة والإطار المؤسسي (فهمي، ٢٠١٦).

٤-٧ العولمة: تعتبر العولمة من المتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في زيادة التفاوت في توزيع الدخل، حيث أدى التكامل المتزايد بين اقتصادات الدول من خلال التمويل والتجارة إلى زيادة الطلب على العمالة ذوي المهارات المرتفعة في البلدان المتقدمة مقارنة بالعمالة ذوي المهارات المنخفضـــة الذين يؤدون مهام روتينية يمكن أن يســتعان بها الآن في الخارج، ويمثل انخفاض التوظيف في وظائف التصـــنيع الروتينية أحد مظاهر هذا الاتجاه، ويعتقد البعض أيضًـــا أن زيادة التجارة الدولية في المدخلات الوســيطة قد أســهمت في انخفاض الطلب على العمال ذوي الدخل المنخفض والمتوسـط (Dahlby & Ferde, 2013). لكن هناك اختلاف بين الدراسـات التطبيقية حول أثر العولمة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل أو الحد منه ووفقًا لفروض النظرية الكلاسـيكية للتجارة الدولية وبناء على فرضـية Samuelson فإن مالكي الموارد الأكثر وفرة يحققون مكاسـب من التجارة بعكس مالكي الموارد الأكثر ندرة، أي أن الانفتاح على التجارة يقلل من التفاوت في توزيع الدخل في الدول الفقيرة ذات الوفرة في العمل، ويزيد التفاوت في توزيع الدخل في الدول الغنية ذات الوفرة في رأس المال.

خامسًا: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق على الاقتصاد المصري:

يعتبر التفاوت في توزيع الدخل صـورة سـائدة في كل دول العالم، وأن كانت تختلف درجة التفاوت من دولة لأخرى ومن وقت لآخر داخل الدولة الواحدة، ونعني بالتفاوت في توزيع الدخل عدم المســاواة بين أفراد المجتمع في توزيع الدخل حيث توجد فئة قليلة من أفراد المجتمع تحصـــل على أعلى نســبة من الدخل القومي بينما غالبية فئات المجتمع تحصـــل على أقل نســبة من الدخل القومي، وتعتبر هذه صـــورة متطرفة لتوزيع الدخل القومي، ويعتبر قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل مسألة هامة مع غياب أثر معدلات النمو المتحققة في كثير من بلدان العالم.

للتعرف على ما إذا كان هناك تفاوت في توزيع الدخل في الاقتصـــاد المصـــري هناك بعض المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس التفاوت في توزيع الدخل القومي، ومن هذه المؤشرات نسبة كلاً من الأجور وعوائد التملك في الدخل القومي، أنصـبة الشـرائح المختلفة من السـكان في الدخل القومي، ومعامل جيني.

١- معامل جيني ومنحنى لورنز كمقياس لتوزيع الدخل:

يعتبر منحنى لورنز أحد الوســائل التي يتم اســتخدامها للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيًا، ويعرف بأنه العلاقة بين النســب التراكمية للدخل وهي التي تمثل المحور العمودي، والنســبة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل، وهي التي تمثل المحور الأفقي ويمثل وتر المربع الناتج خط المساواة التامة، وكلما اقترب المنحنى من وتر المربع دل ذلك على ارتفاع درجة المسـاواة والعكس صـحيح كما يتضـح من الشـكل رقم (١):

شكل رقم (١) منحنى لورنز

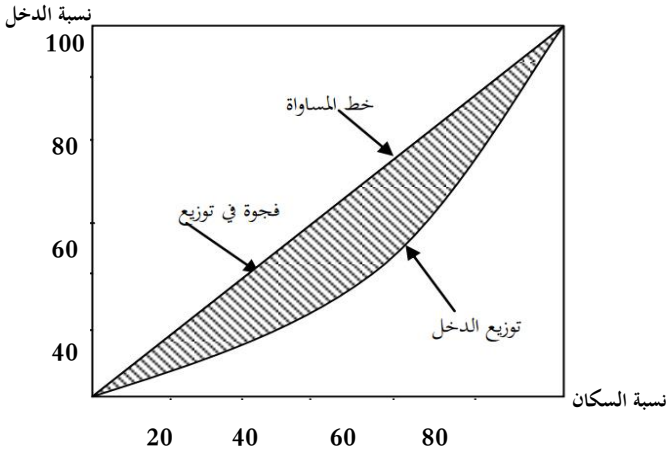

يعتبر معامل جيني (Gini) هو أكثر المقياس التي تستخدم في قياس التفاوت في توزيع الدخل وتمركزه لدى فئات محدودة في المجتمع. وهو يعتمد على منحنى لورنز هو عبارة عن نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة ومنحنى لورنز إلى جملة مساحة المثلث الذي يقع تحت خط المساواة التامة. وتنحصر قيمة معامل جيني بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمة معامل جيني بين الصفر فإنما تعطي مؤشرًا جيدًا على عدالة التوزيع والعكس كلما اقترب من الواحد الصحيح فإنه يشير إلى وجود تفاوت في توزيع الدخل القومي.

جدول رقم (٤) تطور قيمة معامل جيني في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٥)

السنة	معامل جيني	السنة	معامل جيني
١٩٩٠	٠,٣٤	٢٠٠٦	٠,٣٤
١٩٩١	٠,٤٥	٢٠٠٧	٠,٤٤
١٩٩٢	٠,٣٢	٢٠٠٨	٠,٣١
١٩٩٣	٠,٣٧	٢٠٠٩	٠,٣١
١٩٩٤	٠,٣٧	٢٠١٠	٠,٣١
١٩٩٥	٠,٣٨	٢٠١١	٠,٣١
١٩٩٦	٠,٣٥	٢٠١٢	٠,٣١
١٩٩٧	٠,٣٩	٢٠١٣	٠,٣٠
١٩٩٨	٠,٣٨	٢٠١٤	٠,٣٠
١٩٩٩	٠,٣٤	٢٠١٥	٠,٣٢
٢٠٠٠	٠,٣٦	٢٠١٦	٠,٣٢
٢٠٠١	٠,٤٥	٢٠١٧	٠,٣٢
٢٠٠٢	٠,٤٤	٢٠١٨	٠,٣٢
٢٠٠٣	٠,٣٧	٢٠١٩	٠٣٢
٢٠٠٤	٠,٣٢	٢٠٢٠	٠,٣٢
٢٠٠٥	٠,٣٢		

المصدر:

- السيد، زينب توفيق. (٢٠١٥). عدالة توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجًا. مجلة بحوث اقتصادية عربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٧٠.

- عطية، إياد محمد. (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والادخار المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للبحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة المنوفية. العدد الأول والثاني.
- قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول رقم (٤) تطور قيمة معامل جيني في الاقتصاد المصري خلال الفترة من (١٩٩٠- ٢٠١٥)، فقد ارتفعت قيمة معامل جيني من ٠,٣٤ سنة ١٩٩٠، إلى ٠,٤٥٪ في عام ١٩٩١، وهذا نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وهذا يدل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل القومي، ثم انخفضت قيمة معامل جيني إلى نحو ٠,٣٢ عام ١٩٩٢، ثم ارتفعت قيمته إلى نحو ٠,٣٧ في عام ١٩٩٣، وذلك نتيجة لتزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتوجيه الجزء الأكبر من النفقات العامة لمدفوعات الفائدة على حساب الدعم والمزايا الاجتماعية، وظل ثابتًا عند هذا المستوى سنة ١٩٩٥، وتقلب خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١) حتى وصل أقصى قيمة له ٠,٤٥ في عام ٢٠٠١، ثم اتجه إلى الانخفاض في الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٥) إلى أن وصل إلى ٠,٣٢ سنة ٢٠٠٥ وذلك لتبني الحكومة بعض الإجراءات الاجتماعية كزيادة المخصصات التموينية والعلاوات الاجتماعية وزيادة المعاشات، ثم ارتفع مرة أخرى إلى أن وصل إلى ٠,٤٤ سنة ٢٠٠٧. وظلت قيمة معامل جيني ثابتة خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٢) عند مستوى ٠,٣١ ثم انخفض غلى ٠,٣٠ عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ثم ظل ثابتًا عن ٠,٣٢ خلال الفترة (٢٠١٥ -٢٠٢٠).

٢- الحصص النسبية للفئات المختلفة من السكان في الدخل كمؤشر لتوزيع الدخل:

تعتبر حساسية معامل جيني منخفضة للتغيرات التي تحدث فى دخول الأفراد التي تقع أسفل وأعلى سلم التوزيع، لذلك يتم استخدام الحصص النسبية للفئات المختلفة من السكان في الدخل لمعالجة تلك العيوب، حيث يتم تقسيم الأفراد إلى خمس أو عشر فئات تمثل النسب المئوية للأسر تقابلها النسب المئوية للدخل التي تحصل عليه تلك الأسر (إبراهيم، ٢٠١٤).

جدول رقم (٥) الحصص النسبية للدخل وفقًا لشرائح السكان المختلفة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)

السنة / البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٩
حصة الدخل لأدنى ١٠٪ من السكان	٣,٨	٤,٢	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٤,١	٣,٩	٣,٨	٣,٨
حصة الدخل لأدنى ٢٠٪ من السكان	٨,٧	٩,٥	٨,٩	٩	٩,٢	٩,١	٩,٥	٩,١	٩	٩
حصة الدخل الثاني ٢٠٪ من السكان	١٢,٥	١٣	١٢,٥	١٢,٧	١٣	١٢,٩	١٣,٣	١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨
حصة الدخل الثالث ٢٠٪ من السكان	١٦,٣	١٦,٤	١٥,٨	١٦,١	١٦,٢	١٦,١	١٦,٤	١٦	١٦,٢	١٦,١
حصة الدخل الرابع ٢٠٪ من السكان	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٧	٢٠,٨	٢٠,٨	٢٠,٨	٢١	٢٠,٦	٢١	٢٠,٨
حصة الدخل لأعلى ٢٠٪ من السكان	٤١,١	٣٩,٩	٤٢,١	٤١,٤	٤٠,٨	٤١,٢	٣٩,٨	٤١,٥	٤١	٤١,٣
نسبة حصة الدخل لأعلى ١٠٪ من السكان	٢٦,٧	٢٦	٢٨,٣	٢٧,٤	٢٧	٢٧,٣	٢٦	٢٧,٨	٢٦,٩	٢٧,٥
نسبة حصة الدخل لأدنى ١٠٪ من السكان إلى نسبة الدخل	١٤,٢	١٦,٢	١٣,٨	١٤,٢	١٤,٤	١٤,٣	١٥,٨	١٤	١٤,١	١٣,٨

السنة / البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٩
لأعلى ١٠٪ من السكان										
نسبة حصة الدخل لأعلى ١٠٪ من السكان إلى نسبة حصة الدخل لأدنى ٢٠٪ من السكان	٣٠٦	٢٧٣	٣١٧	٣٠٤	٢٩٣	٣٠٠	٢٧٣	٣٠٥	٢٩٩	٣٠٥
نسبة حصة الدخل لأعلى ٢٠٪ من السكان إلى نسبة الدخل الأدنى ٤٠٪ من السكان	١٩٤	١٧٧	١٧٩	١٩١	١٨٤	١٨٧	١٧٥	١٨٩	١٨٨	١٨٨

المصدر: موقع بيانات البنك الدولي على شبكة المعلومات https:data.albankaldawli.org

جدول رقم (٦) المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني في المناطق الحضرية والريفية

السنة / البيان	١٩٩٩	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧
المؤشر العددي عند خط الفقر الوطني (% من السكان)	١٦,٧	١٩,٦	٢١,٦	٢٥,٢	٢٦,٣	٢٧,٨	٣٢,٥
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية (% من السكان في المناطق الريفية)	٢٢,١	٢٦,٨	٢٨,٩	٣٢,٣	-	٣٨,٢	٤١,٢
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية (% من السكان الحضرية)	٩,٣	١٠,١	١١	١٥,٤	-	١٨,٥	١٩,٥

المصدر: موقع بيانات البنك الدولي على شبكة المعلومات https:data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول رقم (٥) الحصص النسبية للدخل وفقًا لشرائح السكان المختلفة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، أن حصة العشير الأعلى من السكان يحصلون على أكثر من ٢٥٪ من الدخل مقابل حصة العشير الأفقر يحصلون على حوالي ٤٪ من الدخل، أي أن نصيب العشير الأغنى من السكان من الدخل يمثل حوالي سبعة أضعاف العشير الأفقر من السكان من الدخل، كما أنه الفارق ما بين حصة الدخل لأعلى ٢٠٪ من السكان وبين حصة الدخل لأدنى ٢٠٪ من السكان، الدخل الثاني٢٠٪ من السكان، والدخل الثالث٢٠٪ من السكان كبير يزيد عن أربعة أضعاف، يصل الفارق ما بين حصة الدخل الرابع ٢٠٪ من السكان وبين حصة الدخل لأدنى ٢٠٪ من السكان وحصة الدخل الثاني ٢٠٪ من السكان كبير يزيد عن الضعف، بينما يعتبر الفارق حصة الدخل الرابع ٢٠٪ من السكان وحصة الدخل الثالث ٢٠٪ من السكان فارق مقبول كما أن نسبة حصة الدخل لأدنى ١٠٪ من السكان إلى حصة الدخل لأعلى ١٠٪ من السكان ١٤٪ تقريبًا وهي ثابتة باستثناء عامي ١٩٩٥، ٢٠١٢ كانت النسبة ١٦,٢٪، ١٥,٨ على التوالي، أي أن هناك تفاوت في توزيع الدخل القومي.

أما فيما يتعلق بالتفاوت في توزيع الدخل ما بين الحضر والريف في الاقتصاد المصري، فإن السكان في الحضر يستحوذون على الجزء الأكبر من الدخل، على الرغم من أن الجزء الأكبر من السكان يقيمون في الريف بنسبة حوالي ٥٧,١ من السكان وباقي النسبة ٤٢,٩٪ في الحضر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢)، كما أن نسبة الفقر في المناطق الريفية ضعف نسبة الفقر في المناطق الحضرية خلال الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٧) كما يتضح من الجدول رقم (٦).

٣- معامل كوزنتس كمؤشر لتوزيع الدخل:

اقترح كوزنتس معاملاً لقياس التفاوت في توزيع الدخل في عام ١٩٩٥ بحيث يتم احتسابه عن طريق تقسيم الفئات السكنية إلى عشر فئات متساوية، ويعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية (إبراهيم، ٢٠١٤).

$$D = \sum_{i=0}^{10} |d_i - 10| / 180$$

حيث يمثل:

D : معامل كوزنتس

d_i : النسبة المئوية للدخل المتحقق للفئة العشرية (i) من السكان

$|d_i - 10|$: القيمة المطلقة بين النسبة المئوية للدخل والنسبة المئوية للأسر أو الأفراد

10 : عدد الفئات

180 : أقصى درجة من درجات التفاوت في توزيع الدخل

وتتراوح قيمة معامل كوزنتس بين الصفر (يعني العدالة المطلقة أي أن الدخل يتوزع بالتساوي بين الأفراد في الدولة) والواحد الصحيح (تعني الحالة القصوى لسوء توزيع الدخل، أي تحصل الفئة الأعلى ١٠٪ من السكان على كل الدخل) ويتم حساب قيمة معامل كوزنتس بعدة طرق، وسوف يتم الاقتصار على توضيح طريقتين فقط.

٣-١ الطريقة الأولى: ويتم فيها مقارنة نصيب حصة الدخل لأعلى ١٠٪ من السكان بنصيب حصة الدخل لأدنى ٢٠٪ من السكان أو مقارنة نصيب حصة الدخل لأعلى ٢٠٪ من السكان بنصيب حصة الدخل لأدنى ٤٠٪ من السكان، ويوضح الجدول رقم (٥) قيمة معامل كوزنتس خلال الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٧)، وعلى الرغم من الثبات النسبي في قيمة معامل جيني خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٢) عند ٣١٪، خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) عند ٣٢٪، إلا أن قيمة معامل كوزنتس قد تغيرت بالزيادة والانخفاض خلال تلك الفترتين فقد ارتفعت من ٢٩٣٪ و ١٨٤٪ إلى ٣٠٠٪ و ١٨٧٪ خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ على التوالي، ثم انخفضت إلى ٢٧٣٪ و ١٧٥٪ عام ٢٠١٢، ثم اتجهت إلى الارتفاع إلى ٣٠٥٪ و ١٨٩٪ عام ٢٠١٥، ثم اتجه إلى الانخفاض إلى ٢٩٩٪، ١٨٨ عام ٢٠١٧.

٣-٢ الطريقة الثانية: يتم فيها تقدير معادلة الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك القيمة اللوغاريتمية أو القيم الأصلية. ويتم فيها استخدام معامل جيني (Gini) كمتغير تابع ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y) ومربع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y^2) كمتغيرات مفسرة وتكون الصيغة الرياضية والعلاقة كالتالي باستخدام القيم اللوغاريتمية.

$$= a + \beta_1 \log_1 y + \beta_2 \log_2 y^2 + e \log Gini \quad (1)$$

باستخدام القيم الأصلية:

$$Gini = a + B_1 y + B_2 y^2 + e \quad (2)$$

جدول رقم (٧) نتائج تقدير قيمة معامل كوزنتس باستخدام طريقة المربعات الصغرى

البيان	المتغيرات المفسرة (المستقلة)	معلمات النموذج	القيمة الاحتمالية لمعلمات النموذج (t)	R – Squor	قيمة (F) للنموذج
النموذج الأول باستخدام القيم اللوغاريتمية	▪ المعامل الثابت ▪ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل (y) ▪ مربع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل (y)	٣,٤٧٨٦٩٢ ١١,٧٥٠٩ -٦,٠٩٣٦٨٥	٠,٠٠٠ ٠,٠٠٣٢ ٠,٠٠٣٦	٠,٣٦٪	٠,٠٠٠٣٣

البيان	المتغيرات المفسرة (المستقلة)	معلمات النموذج	القيمة الاحتمالية لمعلمات النموذج (t)	R – Squor	قيمة (F) للنموذج
النموذج الثاني باستخدام القيم الأصلية	▪ المعامل الثابت ▪ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل (y) ▪ مربع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل (y^2)	٠,٣٢٦٢٧٥ ٠,٠٠٠٧٤٧ -٠,٠٠٠١٣٢	٠,٠٠٠ ٠,٠٠٠٤ ٠,٠٠٠٦	٣٩٪	٠,٠٠٠١٧

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحثين باستخدام برنامج E-Views

من الجدول رقم (٧) تكون معادلتي الانحدار كالتالي:

المعادلة الأولى باستخدام القيم اللوغاريتمية

$$Gini = 3.47692 + 11.756y - 6.09385y^2 \quad (3)$$

المعادلة الثانية باستخدام القيم الأصلية

$$Gini = 0.326275 + 0.00047y - 0.000132y^2 \quad (4)$$

يتضح من المعادلتين (٣)، (٤) السابقتين أن إشارة معامل معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (y) كانت موجبة، بينما إشارة مربع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كانت سالبة، وهو ما يتفق مع فرضيات أنه في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي يرتفع التفاوت في توزيع الدخل القومي، أما بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة معينة من النمو الاقتصادي يبدأ التفاوت في توزيع الدخل القوي في الانخفاض وتأخذ العلاقة مقلوب شكل حرف U كما وضحها كوزنتس.

٤- الأجور كمؤشر لتوزيع الدخل:

تعتبر الأجور دخل الغالبية العظمى من القوى العاملة في مصر والتي تتسم بأنها فئات محدودة، لذلك فإن انخفاض نسبة الأجور في الدخل القومي يشير إلى التفاوت في توزيع الدخل القومي. ويشكل نظام الأجور الآلية الرئيسية لتقسيم القيمة المضافة الناتجة عن العملية الإنتاجية بين أصحاب العمل والعاملين سواء كانوا من القطاع الخاص أو القطاع العام، لذلك يعتبر آلية رئيسية لتحقيق العدالة في توزيع الدخول، إلى جانب الآليات الأخرى مثل الضرائب، الدعم السلعي، دعم الخدمات العامة، الدعم النقدي، والتحويلات المالية (محمود وعطا، ٢٠١٢).

جدول رقم (٨) تطور نسبة الأجور من إجمالي الدخل القومي في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢١)

القيمة بالمليار دولار

السنة	الأجور	نسبة الأجورإلى الدخل القومي (%)	السنة	الأجور	نسبة الدخل القومي نسبة الأجور في الانفاق العام%
١٩٩١	٢,٣	٦,١	٢٠٠٧	٩,٣	٧,١
١٩٩٢	٢,٥	٦,٠	٢٠٠٨	١١,٦	٧,١
١٩٩٣	٣,٩	٦,٣	٢٠٠٩	١٣,٩	٧,٣
١٩٩٤	٣,٤	٦,٦	٢٠١٠	١٥,٣	٧
١٩٩٥	٤	٦,٦	٢٠١١	١٦,٣	٦,٩
١٩٩٦	٤,٦	٦,٩	٢٠١٢	٢٠,١	٧,٢
١٩٩٧	٥,٤	٦,٩	٢٠١٣	٢٠,٧	٧,٢
١٩٩٨	٦	٧	٢٠١٤	٢٥,٢	٨,٢
١٩٩٩	٦,٦	٧,٣	٢٠١٥	٢٥,٨	٧,٨
٢٠٠٠	٧,٢	٧,٢	٢٠١٦	٢١,٤	٦,٤
٢٠٠١	٧	٧,٣	٢٠١٧	١٢,٧	٥,٤
٢٠٠٢	٦,٩	٨,١	٢٠١٨	١٣,٥	٥,٤

السنة	الأجور	نسبة الأجورإلى الدخل القومي (%)	السنة	الأجور	نسبة الدخل القومي نسبة الأجور في الانفاق العام%
٢٠٠٣	٥,٧	٧,١	٢٠١٩	١٥,٨	٥,٥
٢٠٠٤	٦	٧,٦	٢٠٢٠	١٨,٣	٥,١
٢٠٠٥	٧,٢	٨	٢٠٢١	٢٠,٤	٥,٣
٢٠٠٦	٨,٢	٧,٦			

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ومن الجدول رقم (٨) تطور نسبة الأجور من إجمالي الدخل القومي في مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٢١)، يتضح أن هناك تدهور كبير في أجور العاملين خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبة الأجر في المتوسط خلال هذه الفترة حوالي ٦,٨٪، وقد كانت هذه النسبة خلال فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين حوالي ٣٥٪ في المتوسط مما يشير إلى التدهور الذي حدث في توزيع الدخل القومي، وعلى الرغم أن هذه النسبة تحسنت قليلاً خلال الفترة (٢٠١٢ -٢٠١٥) إلا أنها بقيت دون المستوى الذي تحقق في فترة السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن العشرين حيث لم تزد عن نسبة ٨,٢٪.

كما أنه على الرغم من الزيادة في القيم الأسمية للأجور إلا أنه بسبب ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وفضلاً عن تراجع مخصصات الأجور، فإن توزيع الأجور وما في حكمها على العاملين بالدولة يتسم بالتفاوت الكبير، حيث هناك قلة من القيادات الإدارية تحصل على دخول مرتفعة في شكل أرباح، مكافآت، حوافز وبدلات، كما أنه لا توجد علاقة بين أقصى دخل في الدولة وأقل دخل شامل في الجهاز الحكومي، ودليل آخر على وجود تفاوت في توزيع الدخل هو التفاوت بين أجور من يقومون بعمل واحد بنفس الكفاءة ونفس سنوات الخبرة ويحملون نفس المؤهل العلمي في نطاق الوزارة أو الجهة التي يعملون بها، فالأجر الشامل للمحاسب في الهيئة العامة للبترول يزيد أضعاف مضاعفة عن أجر الشامل للمحاسب في مديرية التربية والتعليم، وهذا الاختلاف راجعًا إلى أن العاملين في مؤسسات عامة تتحصل على إيرادات كثيرة ويحصلون على حصة منها (محمود وعطا، ٢٠١٢).

في النهاية يوجد العديد من المؤشرات الإحصائية التي يمكن استخدامها كالتباين، معامل الاختلاف، الانحراف المعياري، المدى، والوسيط، بالإضافة إلى مؤشر تابل الذي يعتمد على فكرة توافر المعلومات في الأنظمة وهو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان في المجتمع إلى حصة الدخل القومي، إلا أنه يعتبر معامل جيني هو أهم مؤشر يتم استخدامه في قياس التفاوت في توزيع الدخل القومي.

سادسا: الدراسة القياسية

يتناول هذا الجزء من البحث التحليل القياسي لأثر الانفاق العام الاجتماعي على التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢) في الاقتصاد المصري، وتعتمد الدراسة على النموذج:

$$G.N = \beta_0 + \beta_1 H_t + \beta_2 EDU_t + \beta_3 GDPC_t + \beta_4 T_t + \beta_5 RP_t + \beta_6 Tax_t + \beta_7 INF_t$$

وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة فهي على النحو التالي:

- مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل (GN): تم الاعتماد على معامل جيني باعتباره أكثر المؤشرات شيوعًا، وهو مقياس لمدى انحراف توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن المساواة المطلقة وتتراوح قيمته بين الصفر معبرًا عن العدالة المطلقة في التوزيع، والواحد الصحيح معبرًا عن التفاوت المطلق في التوزيع.
- الانفاق على الصحة كنسبة من اجمالي الانفاق العام (H)، ويتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بينه وبين مؤشر التفاوت في توزيع الدخل وفقًا للأدبيات النظرية والتطبيقية، وتعتبر علاقة غير مباشرة من خلال عملية تراكم رأس المال البشري لدى الطبقات منخفضة الدخل.
- الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام (EDU)، يتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بينه وبين مؤشر التفاوت في توزيع الدخل وفقًا للأدبيات النظرية، وتكون هذه العلاقة من خلال قناة رئيسية هي تراكم رأس المال البشري لدى الطبقات منخفضة الدخل.

- **المتغيرات الأخرى المعبرة عن المحددات الأخرى للتفاوت في توزيع الدخل ومنها:**

- معدل النمو الاقتصادي (GDPC) معبرًا بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، وفقًا لفرضية كوزنتس يتوقع أن تكون العلاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل في الأجل القصير وعكسية في الأجل الطويل، إلا أن الدراسات التطبيقية اختلفت في تحديد اتجاه هذه العلاقة.
- الانفتاح على العلام الخارجي (T) معبرًا عنه بنسبة اجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، يتوقع وفقًا للأدبيات النظرية أن تكون العلاقة عكسية بين الانفتاح ومؤشرات التفاوت في توزيع الدخل بالأخص في الدول النامية، إلا أن الدراسات التطبيقية اختلفت في تحديد اتجاه العلاقة بينهما.
- نسبة سكان الريف إلى اجمالي السكان (RP) ويتوقع وفقًا للأدبيات النظرية أن تكون العلاقة بيها وبين مؤشر التفاوت في توزيع الدخل علاقة طردية.
- نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي (TAX) ويتوقع أن تكون العلاقة بينها وبين مؤشر التفاوت في توزيع الدخل علاقة عكسية، إلا أن حجم تأثيرها من المتوقع أن يكون ضئيل مقارنة ببنود النفقات العامة الاجتماعية.
- معدل التضخم (INF) ويتوقع وفقًا للأدبيات النظرية أن تكون العلاقة بينه وبين مؤشر التفاوت في توزيع الدخل علاقة طردية.

سوف تقوم الدراسة باستخدام نموذج التوزيعات المبطأة ARDL والذي تم تقديمه بواسطة (Pesaran & et.al, 2001) ويتميز نموذج ARDL بقدرته على تحليل العلاقة في كلاً من الأجل القصير والأجل الطويل، كما أنه يتميز عن نماذج التكامل المشترك الذي قدمه (Johansen & Jeslius, 1990) في كونه يستخدم معادلة واحدة فقط، وبالتالي فهو أكثر كفاءة في حالة وجود العينات الصغيرة ذات عدد المشاهدات المحدودة، كما أنه لا يتطلب تماثل درجة التكامل للمتغيرات محل الدراسة، فيمكن الجمع بين خليط من المتغيرات ذات التكامل من الدرجة الصفرية أو التكامل من الدرجة الأولى $I_{(0)}$ و $I_{(1)}$ ، وذلك بشرط واحد عدم وجود متغيرات بتكامل ذات درجات أعلى من الواحد ويمكن صياغة العلاقة محل الدراسة باستخدام طريقة ARDL كالتالي:

$$\Delta(GN_t) = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} a_i \Delta(GN_{t-i}) + \sum_{i=1}^{a} y_i \Delta(X_{t-i}) + \sum_{i=1}^{P} \delta_i GN_{t-i} + \sum_{i=1}^{a} \delta_{ii} X_{t-i} + e_t \quad (5)$$

حيث أن:

" هي معامل الفرق الأول

a, P تعبر عن فترات الابطاء التابع لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

y_i & a_i هي معاملات العلاقة في الأجل القصير

δ_{ii} & δ_i هي معاملات العلاقة في الأجل الطويل

كما أن معامل التصحيح في الأجل القصير يمكن أن يتم تقديره كما يلي:

$$\Delta(GN_t) = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} a_i \Delta(GN_{t-i}) + \sum_{i=1}^{a} y_i \Delta(X_{t-i}) + \lambda EC_{t-i} \quad (6)$$

حيث أن:

h تعبر عن معامل سرعة التعديل للعلاقة طويلة الأجل في المعادلة (5)، EC_{t-i} وهو معامل حد التصحيح والذي يتم اشتقاقه من المعادلة (5)

يعرض الجدول رقم (٩) نتائج اختبارات السلاسل الزمنية المستخدمه فى الدراسة والتى اعتمدت على اختبارى ديكى فولر الموسع (Augmented Dickey and Fuller, 1979). وقد أوضحت النتائج ان هناك بعض السلاسل الزمنية التي تم رفض الفرض العدمى الخاص بعدم سكون السلسلة الزمنية المعنية وهذه السلاسل هى معامل جينى(GN)، نسبة الانفاق العام على الصحة إلى اجمالى الانفاق العام(H)، معدل التضخم(INF) ونسبة سكان الريف الى اجمالى السكان(RP) وبالتالى فإن هذه السلاسل هي ساكنة عند المستوى، أما بقية السلاسل الزمنية فهى ساكنه فقط بعد أخذ الفروق الأولي لها حيث لم يتم رفض الفرض العدمى إلا بعد أخذ الفروق الأولي وهي نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى(TAX)، معدل النمو الاقتصادى(GDPC)، الانفتاح على العالم الخارجى(T)ونسبة الانفاق على التعليم من اجمالى الانفاق العام(EDU).

جدول رقم (٩) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

ADF Statistic	المتغيرات	ADF Statistic	المتغيرات
-3.056812 (0.0406)*	INF	-5.578080 (0.0001) ***	GN
-3.855408 (0.0067)***	RP	-1.762849 (0.3911)	EDU
-2.107851 (0.2431)	T	-5.100423 (0.0003) ***	D(EDU)
-4.428608 (0.0015)***	D(T)	-2.506161 (0.1238)	GDPC
-2.045759 (0.2669)	TAX	-5.744801 (0.0000) ***	D(GDPC)
-6.323660 (0.0000)***	D(TAX)	-4.253429 (0.0114) **	H

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثين من خلال برنامج E-views10

يعرض الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration من خلال دراسة اختبار الحدود الدنيا والاعلى Bound Test، ويمكن ملاحظة أن القيمة المحسوبة للاختبار أعلى من قيمة الحد الاعلى الجدولية، وبالتالى يمكن رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل أى أن هناك علاقة طويلة الاجل وهناك تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وذلك بمستوى معنوية ٥٪.

جدول رقم (١٠) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

النموذج		
القيمة المحسوبة	23.84683	
مستوى المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	1.92	2.89
5%	2.17	3.21
1%	2.73	3.9

المصدر:تم اعداده بواسطة الباحثين من خلال برنامج E-views10

يشير الجدول رقم (١١) إلى نتائج تقدير معلمات النموذج المستخدم باستخدام طريقة الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed lag, ARDL). ويتضح من الجدول أن معامل جينى فى الأجل القصير:

- هناك تأثير عكسى للتغير فى الانفاق على التعليم بمقدار -٢,٠٩ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة قيمة التغير فى نسبة الانفاق على التعليم اى تشجيع وتطوير الالتحاق بالتعليم يؤدى إلى التأثير سلبيًا على قيمة معامل جينى أى ينخفض التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع.

- هناك تأثير طردى للتغير فى معدل النمو الاقتصادى بمقدار -١,٥ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة قيمة التغير فى معدل النمو الاقتصادى يؤدى إلى التأثير طرديًا على قيمة معامل جينى أى يرتفع التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع وهو ما يتفق مع فرضية كوزنتس.
- هناك تأثير عكسى للتغير فى الانفاق على الصحة بمقدار -٠,٦٨ ولكن هذا التأثير غير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪.
- هناك تأثير طردى للتغير فى نسبة سكان الريف الى اجمالى السكان بمقدار١١٢,٤٤ . وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة سكان الريف له تأثير إيجابى على قيمة معامل جينى أى يرتفع التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع ، وذلك بسبب عدم حصول القطاع الريفى على القدر المناسب من التنمية فى المجتمع وجود تفاوت فى نسبة الانفاق على التعليم والصحة بين قطاع الريف والحضر، وغيرها من الأمور.
- هناك تأثير طردى للتغير فى الانفتاح على العالم الخارجى بمقدار ٠,٦٨ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن التغير زيادة الإنفتاح للمجتمع المصرى على العالم الخارجى له تأثير إيجابى على قيمة معامل جينى أى يرتفع التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع، وهو مايختلف مع النظرية الاقتصادية وذلك بسبب العجز الموجود فى الميزان التجارى.
- هناك تأثير عكسى للتغير فى نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار -٠,٩٣وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة قيمة التغير فى نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى يؤدى إلى التأثير سلبيًا على قيمة معامل جينى أى ينخفض التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع.
- هناك تأثير طردى للتغير فى معدل التضخم بمقدار ٠,٣٩وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة قيمة التغير فى معدل التضخم يؤدى إلى التأثير ايجابيًا على قيمة معامل جينى أى يزداد التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع.

أما فى الاجل الطويل

- هناك تأثير عكسى للتغير فى الانفاق على التعليم بمقدار -٢,٣٢ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة الانفاق على التعليم يؤدى الى انخفاض التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.
- هناك تأثير عكسى للتغير فى معدل النمو الاقتصادى بمقدار -٠,٢٣ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة معدل النمو الاقتصادى يؤدى الى انخفاض التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.
- هناك تأثير عكسى للتغير فى الانفاق على الصحة بمقدار -٢,٨١ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة الانفاق على الصحة يؤدى الى انخفاض التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.
- هناك تأثير طردى للتغير فى نسبة سكان الريف بمقدار ٥٣,٩٨ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة سكان الريف يؤدى الى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.
- هناك تأثير طردى للتغير فى الانفتاح على العالم الخارجى بمقدار ٠,٩١ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة الانفتاح على العالم الخارجى يؤدى الى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.

- هناك تأثير عكسى للتغير فى الايرادات الضريبية بمقدار -٣,٩ وهذا التأثير معنوى احصائيًا عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة نسبة الايرادات الضريبية يؤدى الى انخفاض التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.
- هناك تأثير طردى للتغير فى معدل التضخم بمقدار ٠,٦٧ وهذا التأثير معنوى احصائياً عند مستوي معنوية ١٪، وهذا يشير إلى أن زيادة معدل التضخم يؤدى الى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.

كما تشير النتائج أن معامل التكامل فى النموذج - ١,٧٢ أى إنه سالب وكذلك معنوى إحصائيا عند مستوى معنوية ١٪ وبالتالى فالنموذج مستقر وأى إختلالات عن نقطة التوازن سوف تعود مره أخرى إلى نقطة الاستقرار.

جدول رقم (١١) نتائج تقدير اثر معلمات النموذج القياسى

المتغير	قيمة المعامل	t-statistic	الاحتمال
العلاقة فى الاجل الطويل			
EDU	-2.321781	-5.537395	0.0009***
GDPC	-0.229936	-0.624290	0.5522
H	-2.818171	-3.668799	0.0080***
INF	0.672008	-2.994799	0.0201**
RP	53.98247	7.105017	0.0002***
T	0.906359	5.115852	0.0014***
TAX	-3.899236	-4.709699	0.0022***
C	-3021.008	-7.103100	0.0002***
العلاقة فى الاجل القصير			
D(EDU)	-2.089233	-9.509621	0.0000***
D(GDPC)	1.500080	-7.654641	0.0001***
D(H)	-0.682903	-1.722235	0.1287
D(INF)	0.391001	-7.158276	0.0002***
D(RP)	112.4351	10.83722	0.0000***
D(T)	0.680404	11.24123	0.0000***
D(TAX)	-0.934415	-4.222031	0.0039***
CointEq(-1)*	-1.722221	-21.44535	0.0000***

المصدر:تم اعداده بواسطة الباحثين من خلال برنامج E-views10

إختبار استقرار النموذج:

كما وجد (Pesaran et al., 2001) إنه بجانب إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فى النموذج، يجب اختبار استقرار المعاملات المقدرة فى النموذج واقترح استخدام اختبارات (Brwon et al.,1975) ما يسمى بالمجموع التراكمى للبواقى المقدرة فى النموذج Cummulative sum (USUM).

ويشير الشكل البيانى رقم (٢) أن المجموع التراكمى للبواقى المقدرة تقع داخل الحدود الحرجه (Critical Bounds) وذلك عند مستوى معنوية ٥٪، وهذا يعنى استقرار المعلمات المقدرة داخل النموذج.

يتضح من الجدول رقم (١٢) أنه لا يوجد ارتباط سلسلى بين البواقى، وذلك عند فترات الابطاء المختبره من واحد الى اثنى عشر. كما يشير ايضاً اختبار LM الى أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالى نقبل الفرض العدمى بعد وجود ارتباط سلسلى بين البواقى. كما يشير

الجدول رقم (١٢) الى وجود ثبات فى التباين، أى أن التباين المقدر لا يعانى من مشـــكلة عدم الاستقرار عبر العينة المقدرة.

شكل رقم (٢) المجموع التراكمى للبواقى المقدرة

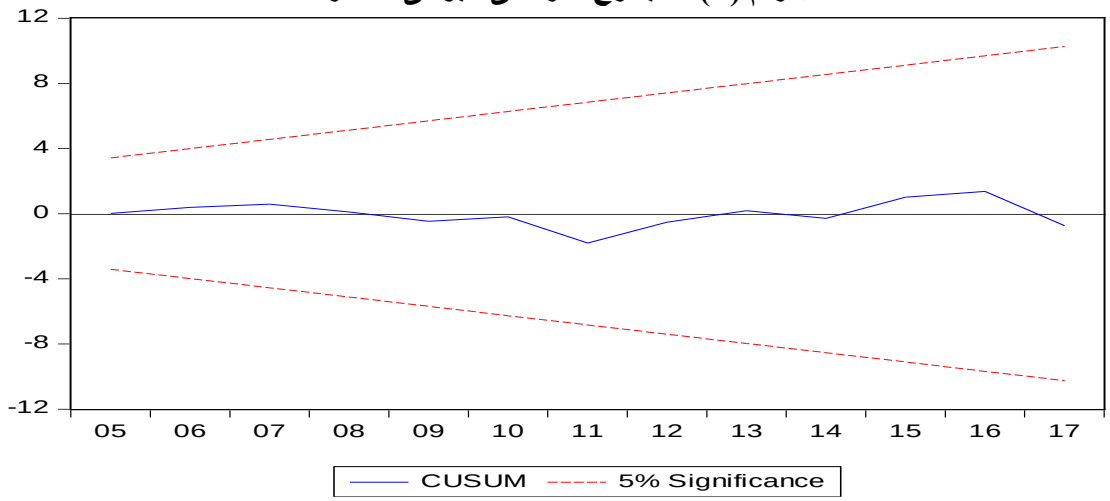

جدول رقم (١٢) نتائج اختبارات تشخيص النموذج

χ^2_{Serial}	4.978 (0.107)
χ^2_{Hetro}	2.837 (0.88)
χ^2_{ARCH}	0.20 (0.679)

المصدر:تم اعداده بواسطة الباحثين من خلال برنامج E-views10

سابعا : الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات:

تناول البحث اثر الانفاق الاجتماعى(الانفاق على التعليم والصحة) على التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٠: ٢٠٢١ ولقد توصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات . من أهم تلك النتائج والتوصيات ما يلى :

١- النتائج:

- مؤسسات التعليم الحكومية فى مصر تستحوذ على الغالبية العظمى من التلاميذ والطلاب المقيدين فى مرحلتى التعليم الجامعى والجامعى بنسبة لاتقل عن ٩٠٪، ومن ثم يعتبر الانفاق الحكومى المصدر الأساسى والرئيسى لتمويل التعليم فى مصر.
- تنفق مصر على التعليم حوالى ٢,٤ من ناتجها المحلى الاجمالى فى المتوسط وهذا أقل من المتوسط الاقليمى للدول العربية ٤,٣٪، والمتوسط لمجموعة الدخل ٤,٤٪.
- تحيز الانفاق العام على التعليم لصالح التعليم الجامعى وضد التعليم قبل الجامعى، الأمر الذى ينطوى على تراجع نصيب الطبقات الفقيرة من الانفاق العام على التعليم، نتيجة ارتفاع تكاليف التعليم التى تتحملها الأسرة كلما زادت سنوات التعليم ، أى تقدم فى المراحل التعليمية، وكذلك ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للتعليم الجامعى للطبقات الفقيرة فى شكل العائد أو الدخل الذى كان يمكن أن يحققه الابناء إذا التحقوا بسوق العمل فى سن مبكرة.
- يعتبر التقدم المحرز فى التعليم هو تقدم كمى فى العملية التعليمية على حساب جودة التعليم الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى عدم كفاءة ، عدم كفاية، وعدم عدالة توزيع الانفاق العام على التعليم وتحيزه لصالح الانفاق الجارى على حساب الاستثمارى، لصالح الحضر على حساب الريف، ولصالح بند الأجور.....وغيرها من ناحية، وسوء ادارة العملية التعليمية من ناحية أخرى.
- تواضع حجم الانفاق العام على الصحة وعدم كفايته سواء كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى أو كنسبة من اجمالى الانفاق العام للدولة وخاصة عند مقارنته بالنسب الموجودة فى الدول ذات الظروف المشابهة لمصر أو الدول المتقدمة.
- عدم العدالة فى توزيع الانفاق العام على الصحة وفقًا للاحتياجات التنموية للمناطق الجغرافية فالتقدم المحرز يتفاوت بتفاوت المناطق لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية.
- انخفاض المخصص من الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الصحة.
- انخفاض جودة الخدمات العامة الصحية المقدمة للمواطنين.
- هناك تفاوت فى توزيع الدخل القومى فى الاقتصاد المصرى ، وهذا يدل على عدم عدالة توزيع الدخل القومى.
- انطباق فرضية كوزننتس على الاقتصاد المصرى حيث أن التفاوت فى توزيع الدخل يكون محدود فى المراحل الأولى من عملية التنمية ويزداد حتى يصل إلى مستوى معين ثم ينخفض.
- زيادة نسبة الانفاق على الصحة لها تأثير سلبى ولكنه غير معنوى فى الاجل القصير، ومعنوى فى الاجل الطويل على قيمة معامل جينى
- زيادة نسبة الانفاق على التعليم لها تأثير سلبى ومعنوى على قيمة معامل جينى فى كلاً من الاجل القصير والاجل الطويل.
- زيادة نسبة سكان الريف من اجمالى السكان لها تأثير موجب و معنوى على قيمة معامل جينى فى كلاً من الاجل القصير والطويل.
- زيادة الانفتاح على العالم الخارجى له تأثير موجب معنوى على قيمة معامل جينى فى كلاً من الاجل القصير والاجل الطويل.

- هناك تأثير موجب و معنوى لزيادة معدل النمو الاقتصـــادى على قيمة معامل جينى فى الأجل القصير، بينما فى الأجل الطويل فإن هناك تأثير سالب ومعنوى أيضا لزيادة معدل النمو الاقتصادى على قيمة معامل جينى.
- زيادة نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلى الاجمالى لها تأثير سلبى ومعنوى على قيمة معامل جينى فى كلاً من الاجل القصير والاجل الطويل.
- زيادة معدل التضـــخم له تأثير موجب ومعنوى على قيمة معامل جينى فى كلاً من الاجل القصير والاجل الطويل.

٢- التوصيات:

- محاولة العمل على خفض حدة عدم العدالة فى توزيع الدخول من خلال صياغة السياسات الاقتصـادية والاجتماعية والتشـريعات المختلفة، لأن ذلك سـوف يدفع الى زيادة متوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى وبالتالى زيادة الرفاهيه لأفراد المجتمع.
- العمل على تحسين فرص تكوين رأس المال البشرى للفقراء وخاصـة فى المناطق الريفية من خلال زيادة الانفاق العام على الصحة والتعليم خاصة فى المناطق الريفية.
- محاربة التضـــخم والتقليل من معدلات نموه وذلك من خلال مقابلة زيادة مسـتويات الطلب بزيادة مســتويات الانتاج، لأن ارتفاع معدل التضـــخم يؤدى الى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل وبالتالى زيادة مستويات الفقر.
- ضرورة الاهتمام بتسهيل وتحسين إمكانية الفقراء على التعليم المتواصل والتدريب المهنى والخدمات الصحية.
- ضـــرورة العمل على دعم ربط توزيع الاســتثمارات العامة فى مجالات التعليم والصـــحة بالاحتياجات التنموية وبمؤشرات التنمية الاقليمية الخاصة للمحافظات والاقاليم.
- زيادة الانفاق الاستثمارى العام المخصص لمجالى الخدمات الصحية والتعليمية.
- الاهتمام بتحقيق الجودة فى تقديم الخدمات الصـــحية والتعليمية بجانب الاهتمام بالجانب الكيفى لهما وذلك للقضـــاء على بطالة المتعلمين من الشـــباب من جهة ورفع المعاناة عن المرضى فى المناطق الريفية وخاصة من الفقراء من جهة أخرى.
- القيام على تطوير البرامج التعليمية فى كافة المراحل التعليمية حتى تتوافق مخرجات العملية التعليمية مع احتياجات ســوق العمل ، مع التركيز على العلوم التطبيقية والتعليم الفنى.
- ضرورة أن تستمر الدولة الشريك أو المصمم أو الخطط لكافة البرامج الاجتماعية المتعلقة بالصحة والتعليم بالمشاركة مع القطاع الخاص والقطاع التعاونى والأهلى.

٣- الأبحاث المستقبلية:

بالرغم من المساهمة العلمية المتواضعة للبحث فى سد الفجوة البحثية التى حاول البحث من خلال التحليل النظرى والتحليلى والقياسى والنتائج التى تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث فى هذه العلاقة لما لها من أهمية فى جانبها التطبيقى فى صـــياغة الســـياســـات لخفض التفاوت فى توزيع الدخل القومى، ويعتبر هذا البحث محاولة لفتح المجال أمام بحوث ودراســـات أخرى حول نفس الموضـــوع بالتركيز على متغيرات مفسـرة محددة ، مثل كفاءة هيكل الانفاق العام فى الحد من التفاوت فى توزيع الدخل القومى، ودور ســـياســـات الاجور فى الحد من التفاوت فى توزيع الدخل القومى، ودور الإنفاق على الصـــحة فى تحقيق النمو الاقتصـــادى الاحتوائى وبالتالى معـالجـة التفـاوت فى توزيع الـدخـل القومى، أثر التفـاوت فى توزيع الـدخـل القومى على النمو الاقتصـــادى، اثر ســـياســـت اعادة توزيع الدخل على العلاقة بين التفاوت فى توزيع الدخل والنمو الاقتصادى.

ثامنًا: قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١- ابراهيم، أمال علي. (٢٠١٤). التنمية الاقتصادية واختبار فرضية كوزنتس. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
٢- البقلي، أحمد عبد العزيز. (أكتوبر ٢٠١٦). التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين المحافظات المصرية: هل هناك تنمية متوازنة اقليميًا؟. معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٦٥٧.
٣- الجبالي، عبد الفتاح. (٢٠١٠). الانفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات. ورقة مقدمة إلى مؤتمر أولويات الانفاق العام بالموازنة العامة في مصر والدول العربية. شركاء التنمية للتدريب والاستشارات.
٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (مارس ٢٠٢٣). مصر في أرقام: الدخل والانفاق والاستهلاك.
٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (مايو ٢٠١٥). دراسة قضايا الرعاية الصحية بالتطبيق على قطاع الدواء في مصر. رقم المرجع ٢٠١٥/٢١٤٣٢٠٨٠.
٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. أعداد مختلفة: مصر في أرقام: الصحة.
٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، أعداد مختلفة.
٩- الحاج، حسن.(٢٠٠٧).عجز الموازنة:المشكلات والحلول.سلسلة جسر التنمية.المعهد العربى للتخطيط.الكويت.العدد الثالث والستون، السنة السادسة.
١٠-زيتون، محيا. (١٩٩٨). الانفاق العام الاجتماعي ومدى استفادة الفقراء: التطور والآثار. الأهرام الاقتصاد، العدد ١٣٠.
١١-السيد، زينب توفيق. (٢٠١٥). عدالة توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي. الحالة المصرية نموذجًا. مجلة بحوث اقتصادية عربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٧.
١٢-شاهين، علا عاطف عفيفي. (٢٠١٧). دراسة تحليلية لواقع الانفاق العام الاجتماعي في مصر خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠١٥-١٤. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤.
١٣-صالح، محمد أبو النصر. (٢٠١٦). تقييم دور شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق معدلات الفقر في مصر. رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
١٤-عرفان، عبد الله. (أغسطس ٢٠١٢). الصحة والعقد الاجتماعي الجديد لما بعد ثورة ٢٥ يناير. ورشة عمل بعنوان مصر في المرحلة الانتقالية: خبرات دول الرفاهية. منتدى البدائل للدراسات.
١٥-عطيه، اياد محمد. (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين عدالة توزيع الدخل القومي والادخار المحلي الاجمالي في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للبحوث التجارية. كلية التجارة، جامعة المنوفية. العدد الأول والثاني.
١٦-فهمي، ايناس. (٢٠١٦). أثر النفقات العامة والاجتماعية على التفاوت في توزيع الدخل: دراسة تطبيقية على بعض الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة، المجلد ١٧، العدد ٣.
١٧-فوزي، محمدي، شعبان، عبير. (٢٠١٦). العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا.

١٨-محمد، وجدي وعطا، ابراهيم زكريا. (٢٠١٢). أثر برامج الاصلاح الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في مصر. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٦، العدد٢.
١٩-مشروع الموازنة العامة للدولة. (٢٠١٨/٢٠١٩). البيان المالي. جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

1- Afonso, Antonio. , Schuknecht ,Ludger. and Tanzi ,Vito.(2008). Income Distribution Determinants and Public Spending Efficiency. Working Paper Series, No. 861, European Central Bank.
2- Ali,A., Iftikhar, F., Fatima, A. and Naz, L. (2014). Income Inequality and Redistribution of Income in the Era of Globalization. Applied economics Research Centre. University of Karachi, Pakistan, Karachi-75270.
3- Barro, R.J,(2008). Inequality and growth revisited. Asian Development Bank working papers on Regional economic integration. 11.
4- Benneth, O. (2007). Fiscal policy and poverty reduction: some policy options for Nigeria. African Economic Research Consortium(AERC) research ,Paper 164.
5- Bidani, B.. & Ravallion, M.(1997). "Decomposing social indicators using distributional data", Journal of Econometrics, Vol. 106.
6- Bigsten, A., & Levin, J. (2000). "Growth, income distribution and poverty: A review". Working Paper in Economics, NO. 32. Department of Economics, Goteborg University.
7- Birdsall, N. and James, E. (1993). Efficiency and Equity in Social Spending: How and Why Governments Misbehave.In: Including the Poor,edited by Michael Lipton and Jacques van der Gaag. World Bank, Washington DC.
8- Boudarbat B., Lemieux T. and Riddell, W. C. (2010). The Evolution of the Returns to Humane Capital incanada 1980-2005. Discussion Paper 4809, Institute for the study of Labor IZA, Bonn: Germony.
9- Calderon, C., Serven, L.(2004).The Effects of Infrastructure Development on Growth and Income Distribution. Central Bank of Chile Working Papers ,No.270.
10- Caminada, k. & Goudswaard, K. (2001). International Trends in Income Inequality and Social Policy. Volume & Issue 4.
11- Castello Climent, A. (2010). Inequality and growth in advanced economies: an empirical investigation. Journal of Economic Inequality. 8 (3), 2010.
12- Chatterjee, S., Turnovesky, SJ,(2012). Infrastructure and Inequality.European Economic Review 56.
13- Clements, B. (1997). Income Distribution and Social Expenditure 111 Brazil. International Monetary Fund, IMF Working Papers: 97/120.

14- Dahlby, Bev & ferde, Ergete, August 2013). Income inequality Redistribution and Economic Growth. spp Research papers. the school of Public Policy, university of Calgary, Volume 6 lssue25.
15- Delbianco, F., Dabus, C., Caraballo, M. A.(2104). Income Inequality and economic growth: New evidence from Latin America. Cuadernos de Economia, 33 (63).
16- El-Gebaly, A. (2013). Tax policy and social justice in Egypt. Egyptian center for Economic and social Rights (ECESR).
17- Fan, S., Zhang, L,. and Zhang X. (2002). "Growth, inequality and poverty in rural China: the role of public investments. IFPRI Research Report, 125, Washington D.C.
18- Galal, Ahmed. (November 2003).Social Expenditure & the Poor in Egypt. Working Paper No. 89, the Egyptian Center for Economic Studies.
19- Gruen, C., & klasen, S.(2008). Growth, Inequality and welfare comparisons across space and time. Oxford Economic papers, 60 (2), 212.
20- Jose, A.O.(1998)." Income distribution, poverty and social expenditure in Latin America". Conference of the Americas, Washington.
21- Laabas , Belkacem and Limam, Imed .(2004). Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth. Paper prepared in the context of the IFPRI/API Collaborative Research Project: Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region, Arab Planning Institute.
22- Mehmood, Rashid and Sadiq, Sara.(2010). The Relationship between Government Expenditure and Poverty: A Cointegration Analysis. Romanian Journal of Fiscal Policy ,Volume 1, Issue 1, July.
23- Mello, Luiz de and Tiongson, Erwin R.(2003). " Income Inequality and Redistributive Government Spending ", IMF Working Paper , WP/03/14.
24- Niehues, J. (2010). Social Spending Generosity and Income Inequality: A Dynamic panel Approach. IZA Discussion paper 5178. Institute for the Study of labor (IZA).
25- Oktaviani, R., Budiman, Hakim, D.B., Siregar, H., & Sahara. (2004). "The impact of fiscal policy on Indonesian macroeconomic performance: agricultural sectors and poverty incidences (A dynamic computable general equilibrium analysis).Department of Socio-Economics Sciences, Faculty of Agriculture, Bogor Agricultural University.
26- Osabohien, R., Matthew, O., Ohalete, P., & Osabuohien, E. (2020). Population–Poverty–Inequality Nexus and Social Protection in Africa. *Social Indicators Research*, *151*(2), 575–598. https://doi.org/10.1007/s11205-020-02381-0
27- Paternostro, S., Rajaram, A. and Tiongson, E. (2007). How Does the Composition of Public Spending Matter. Oxford Development Studies. 35 (1).

28- Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R.(2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 16. https://doi.org/10.1002/jae.616
29- Schwartz, G. and Ter-Minassian, T. (2000). The Distributional Effects of Public Expenditure. Journal of Economic Surveys, 14(3), 337-358.
30- Seiglie, Carlos Deficits.(1997). "Defense, and incomc redistribution". Cato Journal, Vol. 17, No. 1.
31- World Bank. (October 2002). Arab Republic of Egypt Education Sector Review: Progress & Priorities for the Future . Human Development Group. Middle East & North Africa Region, Volume I, Report No. 24905.
32- Zou, Li, H., L. Squire H.(1997). “Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality”, The Economic Journal ,Vol. 108.